

(بَابٌ)

(العامُّ) في اصطلاح العلماء (لفظٌ دالٌّ على جميعِ أجزاءِ ماهيةِ مدلولِهِ)
أي مدلولِ اللفظِ .

قال الطوفي - بعد أن ذكر للعامِ حدوداً كلّها معترضةً^(١) - : « اللفظُ إنْ دلَّ
على الماهيةِ من حيثُ هي هي ، فهو المطلقُ كالإنسانِ^(٢) ، أو على وَحدةٍ معينةٍ
كزيدٍ فهو العلمُ ، أو غيرِ معينةٍ كرجلٍ ، فهو النكرةُ ، أو على وَحداتٍ متعدّدةٍ ،
فهو إمّا بعضُ وَحداتِ الماهيةِ فهو^(٣) اسمُ العدَدِ ، كعشرين رجلاً ، أو جميعها فهو
العامُّ^(٤) » .

«^(٥) فإذا هو^(٥) : اللفظُ الدالُّ على جميعِ أجزاءِ ماهيةِ مدلولِهِ ، وهو
أجودُّها^(٦) » .

فهذا الحدُّ مُستفادٌ من التقسيمِ المذكورِ ، لأنَّ التقسيمَ يَرِدُ على جنسِ
الأقسامِ ، ثمَّ يَمَيِّزُ بعضها عن بعضٍ بذكرِ خواصّها التي تَمَيِّزُهَا ، فيتركبُ كلُّ

(١) مختصر الطوفي ص ٩٧ .

(٢) ساقطة من مختصر الطوفي .

(٣) في ع : فهي .

(٤) في ع : كالعام .

(٥) في مختصر الطوفي : فهو إذن .

(٦) مختصر الطوفي ص ٩٧ .

وانظر : مختصر البعلي ص ١٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٠ .

واحدٍ من أقسامه من جنسه المشترك ، ومُمَيِّزِهِ ^(١) الخاص ، وهو الفصل ، ولا معنى للحدِّ إلا اللفظُ المركَّبُ من الجنسِ والفصلِ .

وعلى هذا فقد استفدنا من هذا التقسيم معرفةَ حدودٍ ماتَّصَنَه مِنِ الحقائق ، وهو المطلقُ والعَلَمُ والنكرةُ واسمُ العددِ والعامُ ^(٢) .

فالمطلقُ : هو اللفظُ الدالُّ على الماهيةِ المجردةِ عن وصفٍ زائِدٍ ^(٣) .

والعَلَمُ : هو اللفظُ الدالُّ على وحدةٍ معينةٍ ^(٤) .

واسمُ العددِ : هو اللفظُ الدالُّ على بعضِ وحداتٍ ماهيةٍ مدلوله ^(٥) .

والعامُ : ما ذكرنا ^(٦) . ا هـ .

وقوله : « فإنَّ دلَّ على الماهيةِ من حيثُ هي هي » أي مع قطعِ النظرِ عن جميعِ ما يُعْرِضُ لها من وحدةٍ وكثرةٍ ، وحدوثٍ وقِدَمٍ ، وطولٍ وقصرٍ ، ولونٍ من الألوانِ ، فهذا المطلقُ كالإنسانِ من حيثُ هو إنسانٌ : إنَّما يدلُّ على حيوانٍ ناطقيٍّ ، لا على واحدٍ ، ولا على غيرهٍ مِمَّا ذُكِرَ ، وإنْ كانَ لا يَنفَكُ عن ^(٧) بعضِ ذلك .

وقال أبو الخطاب ومن وافقه : إنَّه اللفظُ المُسْتَعْرِقُ لما يَصْلُحُ له ^(٨) .

(١) في ش ز ع : ويميز .

(٢) ساقطة من ز ش .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧١ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩ ، إرشاد الفحول ص ١١٤ .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٢ .

(٥) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٢ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٢ .

(٦) يرى الإسنوي أنَّ هذا التقسيم ضعيف لوجوه كثيرة . (فانظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٣) .

(٧) في ز : على .

(٨) هذا تعريف القاضي أبي الحسين البصري ، وتابعه أبو الخطاب الحنبلي في ذلك ، واختاره =

وقيلَ : ماعَمَّ شيئين فصاعداً^(١) .

وقالَ ابنُ الحاجبِ : « مادلٌّ على مُسمَّياتٍ باعتبارِ أمرٍ اشتركتُ فيه مُطلقاً
ضَرْبَةً »^(٢) أي دفعةً^(٣) .

وقيلَ غيرَ ذلك^(٤) .

(ويكونُ) العامُ (مجازاً) على الأصحِّ ، كقولِكَ : رأيتُ الأسودَ على
الخيولِ ، فالجَازُ هنا كالحقيقةِ في أنَّه قد يكونُ عاماً^(٥) .

وقالَ بعضُ الحنفيةِ : لا يعمُّ بصيغتهِ ؛ لأنَّه على خلافِ الأصلِ ، فيقتصرُ به
على الضرورةِ^(٦) .

ورُدَّ بأنَّ المجازَ ليسَ خاصاً بحالِ الضرورةِ ، بل هو عندَ قومٍ غالبٌ على
اللغاتِ^(٧) .

= الرازي وزاد عليه « بحسب وضع واحد » ورجحه الشوكاني .

(انظر المعتقد ١ / ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٩٨ ، العدة ١ / ١٤٠ ، المحصول ج ١

ق ٢ / ٥١٣ ، إرشاد الفحول ص ١١٢) .

(١) وهذا تعريف القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي . (انظر : العدة ١ / ١٤٠) .

(٢) مختصر ابن الحاجب ٢ / ٩٩ .

(٣) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٤) انظر في تعريف العام (العضد على ابن الحاجب ٢ / ٩٩ ، الحدود ص ٤٤ ، المعتقد

١ / ٢٠٣ ، جمع الجوامع ١ / ٢٩٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، الكافية في الجدل ص ٥٠ ، الإحكام للآمدي

٢ / ١٩٥ ، التوضيح على التنقيح ١ / ١٩٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٥ ، الإحكام لابن زم

١ / ٣٦٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٢٥ ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، مناهج

العقول ٢ / ٦٦ ، الروضة ٢ / ٢٢٠ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٠ ، المنخول ص ١٣٨ ، المستصفى

٢ / ٣٢ ، اللع ١٥ ، المسودة ص ٥٧٤ ، العدة ١ / ١٤٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٤٧ ، تفسير

النصوص ٢ / ٩ ، إرشاد الفحول ص ١١٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٣) .

(٥) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠١ .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠١ .

(٧) تقدم بحث المجاز بإسهاب في (المجلد الأول ص ١٥٣ - ١٩٩) .

واستدلَّ على مجازِهِ بقوله ﷺ : « الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ »^(١) ، فَإِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مَعْيَارُ الْعُمُومِ ، فَدَلٌّ عَلَى تَعْمِيمِ كَوْنِ الطَّوْفِ صَلَاةً ،^(٢) وَكَوْنُ الطَّوْفِ صَلَاةً^(٣) مَجَازٌ .

(والخاصُّ) بخلافِ العامِ ؛ لِأَنَّهُ قَسِيْمُهُ ، فَهُوَ^(٣) (مَادَّلٌ عَلَى) مَاوُضِعَ لَهُ دَلَالَةٌ (أَخَصَّ) مِنْ دَلَالَةِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ^(٤) ، (وَلَيْسَ) هُوَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ (بَعَامٍ) أَيْ^(٥) بِالْمَحْدُودِ أَوَّلًا^(٦) .

(وَلَا) شَيْءَ (أَعْمٌ مِنْ مَتَصَوِّرٍ) اسْمٌ مَفْعُولٍ ، أَيْ لَا أَعْمٌ مِنْ شَيْءٍ مُمْكِنٍ ، تُخَيَّلُ صَوْرَتُهُ فِي الذَّهْنِ ، فَيَتَنَاوَلُ ذَلِكَ الْمَعْلُومَ وَالْمَجْهُولَ^(٧) ، وَالْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ^(٨) .

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مرفوعاً البيهقي والحاكم وابن حبان والدارمي عن ابن عباس والطبراني عن ابن عمر وأحمد عن رجل أدرك النبي ﷺ ، وأخرجه موقوفاً النسائي عن رجل أدرك النبي ﷺ .

(انظر : المستدرک ١ / ٤٥٩ ، ٢ / ٢٦٧ ، سنن النسائي ٥ / ١٧٦ ، سنن البيهقي ٥ / ٨٥ ، مسند أحمد ٣ / ٤١٤ ، ٤ / ٦٤ ، ٥ / ٣٧٧ ، تخريج أحاديث أصول البزدوي ص ١٣ ، سنن الدارمي ٤٤ / ٢ ، فيض القدير ٤ / ٢٩٣ ، التلخيص الحبير ١ / ١٢٩) .

وأخرجه أيضاً الترمذي والحاكم عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ « الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه ، فلا يتكلمن إلا بخير » (تحفة الأحوذى ٤ / ٣٣ ، المستدرک ١ / ٤٥٩ ، عارضة الأحوذى ٤ / ١٨٢) .

(٢) ساقطة من ز ش ع .

(٣) في ش ز : وهو .

(٤) انظر في تعريف الخاص (الحدود للباجي ص ٤٤ ، المسودة ص ٥٧١ ، مختصر البعلي ص ١٠٥ ، المعتمد ١ / ٢٥١ ، الكافية في الجدل ص ٥٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٦ ، أصول السرخسي ١ / ١٢٤ ، التوضيح على التنقيح ١ / ١٦٨ ، شرح الورقات ص ١٠٦ ، المنحول ص ١٦٢ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١٤١) .

(٥) في ش ز : إلا .

(٦) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) هذا تقسيم للعام والخاص بحسب المراتب علواً ونزولاً وتوسطاً ، ويسمى القسم الأول العام =

(و) لاشيء (أخص من عَلم الشخص) كزيدٍ وهندي ، ومثله الحاضرُ
المشارُ^(١) إليه بهذا ونحوه^(٢) .

(و كحيوانٍ) أي ومثل لفظ حيوانٍ (عامٌ) نسبيٌّ ، لأنَّ الحيوانَ أعمُّ من
الإنسانِ والفرسِ والأسدِ وغير ذلك من الحيواناتِ (خاصٌ نسبيٌّ) ؛ لأنَّ الحيوانَ
أخصُّ من الجسمِ لشمولِهِ كلَّ مركبٍ ، ومن النَّامي لشمولِهِ النباتَ ، فكلُّ لفظٍ
بالنسبةِ^(٣) إلى ما^(٤) دونه عامٌ ، وبالنسبةِ إلى ما فوقه خاصٌ^(٥) .

(ويُقالُ للفظِ عامٌ وخاصٌ ، وللمعنى أعمُّ وأخصُّ)^(٥) .

قالَ الكورانيُّ في « شرح جمع الجوامع » : هذا مجردُ اصطلاحٍ لا يُدْرِكُ له وجهٌ
سوى التمييزِ بين صفةٍ^(٦) اللفظِ ، وصفةٍ^(٧) المعنى .

= المطلق ، ويقال إنه ليس بوجود .

(انظر : نزهة الخاطر ١٢١ / ٢ ، المستصفى ٣٢ / ٢ ، الروضة ٢٢٠ / ٢ ، الإحكام للآمدي
١٩٧ / ٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨) .

(١) في ش : والمشار .

(٢) ويسمى هذا القسم : خاصاً مطلقاً .

(انظر : الإحكام للآمدي ١٩٧ / ٢ ، البرهان ٤٠٠ / ١ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، مختصر
البعلي ص ١٠٥ ، الروضة ٢٢١ / ٢ ، الإحكام لابن حزم ٣٦٢ / ١) .

(٣) في ش ز : لما .

(٤) ويسمى هذا القسم عاماً وخاصاً إضافياً .

(انظر : المعتمد ٢٠٧ / ١ ، المستصفى ٣٢ / ٢ ، الإحكام للآمدي ١٩٧ / ٢ ، البرهان
٤٠٠ / ١ ، المنخول ص ١٦٢ ، نزهة الخاطر ١٢٢ / ٢ ، الروضة ٢٢١ / ٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ،
مختصر البعلي ص ١٠٦) .

(٥) انظر : جمع الجوامع ٤٠٤ / ١ .

(٦) في ض : صيغة .

(٧) في ض ب : صيغة .

وقال القرافي : وجه المناسبة أن صيغة « أفعل »^(١) تدل^(٢) على الزيادة والرجحان ، والمعاني^(٣) أعم من الألفاظ ، فخصت بصيغة « أفعل »^(٤) التفضيل ، ومنهم من يقول فيها : عام وخاص أيضاً^(٥) . ١ هـ .

(والعموم بمعنى الشركة في المفهوم) لابعنى الشركة في اللفظ (من عوارض الألفاظ حقيقة) إجماعاً^(٦) ، بمعنى أن كل لفظ عام يصح شركة الكثيرين في معناه ، « لا أنه »^(٧) يسمى عاماً حقيقة ، إذ لو كانت الشركة في مجرد الاسم ، لافي مفهومه ، لكان مشتركاً ، لاعاماً ، وهذا يبطّل قول من قال : إن العموم من عوارض الألفاظ لذاتها .

(وكذا) - على خلاف - يكون العموم من عوارض (المعاني) حقيقة (في قول) القاضي أبي يعلى وابن الحاجب وأبي بكر الرازي ومن وافقهم ، فيكون العموم موضوعاً للقدر المشترك بينها بالتواطؤ^(٨) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ض : يدل .

(٣) في ش ع : فالمعاني .

(٤) انظر : البناني والحلي على جمع الجوامع ١ / ٤٠٤ .

(٥) ساقطة من ش ز .

(٦) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠١ ، جمع الجوامع ٢ / ٤٠٣ ، المستصفى ٢ / ٣٢ ، المسودة ص ٩٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، نزهة الخاطر ٢ / ١١٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٣ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، نزهة الخاطر ٢ / ١١٨ ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٤ ، مختصر الطوفي ص ٩٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٣ .

(٧) في ض : لأنه .

(٨) قال البعلي : « إنه الصحيح » (مختصر البعلي ص ١٠٦) ، ورجح هذا القول ابن نجيم الحنفي واختاره ابن عبد الشكور والكمال بن الهمام .

(انظر : فتح الغفار ١ / ٨٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، المسودة ص ٩٧ ، الموافقات =

والقول الثاني - وهو قولُ الموفقِ وأبي محمدِ الجوزي^(١) والأكثر - : إنَّه من عوارضِ المعاني مجازاً ، لاحقيقة^(٢) .

والقول الثالثُ : أنَّ العمومَ لا يكونُ في المعاني لاحقيقةً ولا مجازاً^(٣) .

ووجهُ القولِ الأولِ : أنَّ حقيقةَ العامِ لغةً شمولُ أمرٍ لمتعددٍ^(٤) ، وهو في المعاني : كعمِّ المطرِّ والخصْبِ ، وفي المعنى الكليِّ لشمولهٍ لمعاني الجزئيات^(٥) . واعترض على ذلك : بأنَّ المرادَ أمرٌ واحدٌ شاملٌ ، وعمومُ المطرِّ شمولٌ مُتعدِّدٍ لمتعدِّدٍ ؛ لأنَّ كلَّ جزءٍ من الأرضِ يختصُّ بجزءٍ من المطرِّ^(٦) .

= ٣ / ١٦٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، جمع الجوامع ٢ / ٤٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠١ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٤ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .
(١) في ش : الجويني .

(٢) نقل للآمدي هذا القول عن الأكثرين ، ولم يرجح خلافه ، وهو قول أكثر الحنفية وأبي الحسين البصري .

(انظر : المسودة ص ٩٠ ، ٩٧ ، نزهة الخاطر ٢ / ١١٨ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٢٥ ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٤ ، إرشاد الفحول ص ١١٣ ، المعتمد ١ / ٢٠٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨) .

(٣) قال عبد العلي محمد بن نظام الأنصاري : « وهذا مما لم يعلم قائله من يعتد بهم » (فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨) .

(وانظر : مختصر الطوفي ص ٩٧ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠١ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، المستصفى ٢ / ٣٣ ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٤ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .
(٤) في ض : متعدد .

(٥) انظر أدلة القول الأول : بأن العموم من عوارض المعاني حقيقة في (الروضة ٢ / ٢٢٠ ، نزهة الخاطر ٢ / ١١٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٣ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠١ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٥ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .

(٦) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠١ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، المعتمد

وردَّ هذا بأنَّ هذا ليس بشرطٍ للعموم لغةً ، ولو سلَّمَ فعمومُ الصوتِ باعتبارٍ واحدٍ شاملٌ للأصواتِ المتعددةِ الحاصلةِ لسامعيه ، وعمومُ الأمرِ والنهي باعتبارٍ واحدٍ ، وهو الطلبُ الشاملُ لكلِّ طلبٍ تعلَّقَ بكلِّ مكلفٍ ، وكذا المعنى الكلي الذهني^(١) .

^(٢) وقد فرَّقَ طائفةٌ بين الذهنيِّ والخارجيِّ ، فقالوا : بعروضِ العمومِ للمعنى الذهنيِّ^(٣) دونَ الخارجيِّ ، لأنَّ العمومَ عبارةٌ عن شمولِ أمرٍ واحدٍ لمتعددٍ ، والخارجيُّ لا يتصورُ فيه ذلك ، لأنَّ المطرَ الواقعَ في هذا المكانِ غيرُ واقعٍ في ذلك المكانِ ، بل كلُّ قطرةٍ منه مخصوصةٌ بمكانٍ خاصٍ .

والمرادُ بالمعاني المستقلةِ كالقنطرةِ والمفهومِ ، أمَّا المعاني التابعةُ للألفاظِ فلا خلافٌ في عمومِها^(٤) ؛ لأنَّ لفظها عامٌّ^(٥) .

(وللعومِ صيغةٌ تخصُّهُ) أي^(٦) يختصُّ بها^(٧) عندَ الأئمةِ الأربعةِ والظاهريةِ وعامةِ المتكلمين^(٨) ، وهي (حقيقةٌ فيه) أي في العمومِ (مجازٌ في الخصوصِ) على

= ١ / ٢٠٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٢٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٥ ، إرشاد الفحول ص ١١٣ .

(١) انظر أدلة النافين ومناقشتها في (الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٠١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٥ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ش : عموم .

(٤) انظر توجيه هذا القول وتعليقه ومناقشته في (فواتح الرحموت ١ / ٢٥٩ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٥ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤٠٤ ، الروضة ٢ / ٢٢٠) .

(٥) في ش : تختص به .

(٦) هذا مذهب الجمهور ، ويسمى مذهب أرباب العموم .

(٧) انظر : المسودة ص ٨٩ ، ١٠٠ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٠٢ ، التبصرة

ص ١٠٥ ، المعتمد ١ / ٢٠٩ ، اللع ص ١٦ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، =

الأصح ، لأنَّ كونَهَا للعمومِ أحوطُ من كونِهَا للخصوص (١) .
وقيلَ : عكسُهُ (٢) .

وقيلَ : مُشْتَرَكَةٌ بين العمومِ والخصوصِ (٣) .
وقالتِ الأشعريةُ : لاصيغَةُ للعمومِ (٤) .

= تيسير التحرير ١ / ١٩٥ ، ٢٢٩ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٨ وما بعدها ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ،
القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٧٣ ، العدة ٢ / ٤٨٥ ، إرشاد
الفحول ص ١١٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٤٨ ، تفسير النصوص ٢ / ١٩) .

(١) انظر : المسودة ص ٨٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، المستصفى ٢ / ٣٤ ، ٣٦ ، مختصر
البعلي ص ١٠٦ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٠٠ ، القواعد
والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، المعتمد ١ / ٢١٠ ، التهيد ص ٨٣ ، الرسالة للشافعي ص ٥١ ، ٥٣ ،
البرهان للجويني ١ / ٣٢١ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٩ .

(٢) قال أصحاب القول الثاني إن هذه الصيغ حقيقة في الخصوص مجاز في العموم ، ويسمى
مذهب أرباب الخصوص ، وحكي عن الجبائي والبلخي أو الثلجي .

انظر تفصيل هذا القول مع أدلته ومناقشتها في (مختصر ابن الحاجب والمضد عليه
٢ / ١٠٢ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المستصفى ٢ / ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٥ ، الإحكام
للآمدي ٢ / ٢٠٠ ، وما بعدها ، البرهان للجويني ١ / ٣٢١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، تيسير
التحرير ١ / ١٩٧ ، ٢٢٩ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، العدة
٢ / ٤٨٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، المعتمد ١ / ٢٠٩ ، التهيد ص ٨٣ ، تفسير النصوص ٢ / ١٩) .

(٣) وهذا قول أبي بكر الباقلاني ، وذهب إليه الأشعري تارة .

(انظر : المسودة ص ٨٩ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، التهيد ص ٨٣ ،
الإحكام للآمدي ٢ / ٢٠٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٣٢ ، البرهان للجويني ١ / ٣٢٢ ، المحصول ج ١
ق ٢ / ٥٢٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، التبصرة ص ١٠٥ ، مختصر
البعلي ص ١٠٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٧ ، ٢٢٩ ، مختصر ابن
الحاجب ٢ / ١٠٢) .

(٤) أي يجب التوقف في صيغ العموم ، قال البعلي : « والوقف إما على معنى لاندرى ، وإما
نعم أنه وضع ، ولاندرى أحقيقة أم مجاز » (مختصر البعلي ص ١٦٠) ، وهذا رأي الأشعري واختاره
الآمدي ، ويسمى مذهب الواقفية ، وهناك قول خامس بالتوقف في الأخبار ، أما الأوامر والنواهي
فتحمل على العموم .

واستدِلَّ للقول الأول الذي في المتن : بقول الإنسان : لاتضرب أحداً^(١) ، وكل من قال كذا ، فقل : له كذا ، عام قطعاً^(٢) ، ولمسلم من حديث أبي هريرة : « قالوا : فالحُمُرُ يارسولَ الله ؟ قال : ما أنزل^(٣) عليَّ فيها شيءٌ إلا هذه الآية الجامعة الفاذة : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٤) ، وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما : « أن النبي ﷺ لما رَجَعَ من الأحزاب قال : لا يَصْلِيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لأنصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يَرِدْ منا ذلك ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فلم يُعَنْفُ وَاحِدًا مِنْهُمْ » متفقٌ عليه^(٥) ، ولأن نوحاً تَمَسَّكَ بقول الله تعالى : ﴿ وَأَهْلَكَ ﴾^(٦) ، بأن ابنه من

= انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في (مختصر البعلي ص ١٠٦ ، العدد ٢ / ٤٩٠ ، المسودة ص ٨٩ ، الروضة ٢ / ٢٢٣ ، مختصر الطوفي ص ٩٩ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، التبصرة ص ١٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المنخول ص ١٨٣ ، المعتمد ١ / ٢٠٩ ، المستصفى ٢ / ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٦ ، اللع ص ١٦ ، التهيد ص ٨٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٠٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٣٢ ، البرهان ١ / ٣٢٠ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٧ ، ٢٢٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٣ ، ٥٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٩٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٠٠ ، تفسير النصوص ٢ / ١٩ ، (٢١) .

(١) في ض : أحد .

(٢) انظر العصد على ابن الحاجب والتفتازاني عليه ٢ / ١٠٢ .

(٣) في ز ب : أنزل الله .

(٤) الآيتان ٧ ، ٨ من الزلزلة .

والحديث رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٤٣ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم ٢ / ٦٨٢) .

(٥) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنها مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ٣٤ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٩١ ، زاد المعاد ٣ / ٢٧٥) .

(٦) الآية ٤٠ من هود ، وأول الآية : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ، وَفَارَ التَّنَوُّرُ ، قلنا : احملُ فيها

من كل زوجين اثنين وأهلك ﴾ .

أَهْلِهِ^(١) ، وَأَقَرَّهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَبَيَّنَ الْمَانِعَ^(٢) ، وَاسْتَدْلَالَ الصَّحَابَةَ وَالْأُمَّةَ عَلَى حَدِّ كُلِّ سَارِقٍ وَزَانَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٣) ، وَ^(٤) ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾^(٥) .

واعتُزِلَ^(٦) عَلَى ذَلِكَ^(٦) بِأَنَّ الْعُمُومَ فُهِمَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ الْأَخْبَارُ أَحَادٌ^(٧) رَدٌّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَرِينَةِ ، ثُمَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ صَرِيحٌ^(٨) . وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ^(٩) مَعْنَى .

وَأَيْضاً صَحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِكَ : أَكْرَمَ النَّاسَ إِلَّا الْفُسَّاقَ ، هُوَ^(١٠) إِخْرَاجُ مَالِوَاهُ لِدَخْلِ يَاجِمَاعِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، لَا يَصْلُحُ دَخُولُهُ .

وَأَيْضاً : مَنْ دَخَلَ مِنْ عَبِيدِي حَرٍّ ، وَ^(١١) مَنْ نَسَائِي طَالِقٌ ، يَعُمُّ اتِّفَاقاً ،

(١) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نُوحٍ : « وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ : رَبِّ إِنِّي ابْنِي مِنْ أَهْلِي ، وَإِنَّ وَغْدَكَ الْحَقُّ ، وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ » الْآيَةُ ٤٥ مِنْ هُودَ .
(٢) أَيِ الْمَانِعِ مِنْ دَخُولِ ابْنِهِ فِي أَهْلِهِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ : يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ، إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ، فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ الْآيَةُ ٤٦ مِنْ هُودَ .

وَانْظُرْ : التَّبَصُّرُ ص ١٠٦ ، الْعُدَّة ٢ / ٤٩١ .

(٣) الْآيَةُ ٣٨ مِنَ الْمَائِدَةِ .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ شِزَعٍ .

(٥) الْآيَةُ ٢ مِنَ النُّورِ .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ضَبٍّ .

(٧) انْظُرْ : الْمَسُودَةُ ص ٨٩ ، الرُّوْضَةُ ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، مَخْتَصَرُ الطُّوْفِيِّ ص ١٠٠ ، نَزْهَةُ الْخَاطِرِ

٢ / ١٢٧ ، الْعُدَّة ٢ / ٤٩٦ ، الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ١٠٣ ، التَّبَصُّرُ ص ١٠٨ ، الْمُعْتَمِدُ ١ / ٢٢٣ ،

الْمُسْتَصْفَى ٢ / ٤٤ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٢٠٨ ، الْحَصُولُ ج ١ ق ٢ / ٥٢٢ ، ٥٦٥ .

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ ضَبٍّ .

(٩) فِي ضَبٍّ : مُتَوَاتِرٌ .

(١٠) فِي شِزَعٍ : وَهْيٌ .

(١١) سَاقِطَةٌ مِنْ ضَبٍّ .

وكذا قولك مستفهماً : من جاءك ؟ عامٌ ؛ لأنه موضوعٌ للعموم اتفاقاً ، وليس بحقيقة في الخصوص ، لحسن جوابه بجملة العقلاء ، ولتفريق أهل اللغة بين لفظ العموم ولفظ الخصوص .

وأيضاً : كلُّ الناس علماء ، يكذِّبه : كلهم ليسوا علماء ^(١) .

(ومدلوله) أي العموم (كَلِيَّةٌ أي محكومٌ فيه على كل فردٍ) فردٍ ^(٢) ، بحيث لا يبقى فردٌ (مطابقةً ^(٣)) أي دلالةً مطابقةً ، (إثباتاً وسلباً ^(٤)) .

فقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٥) ، بمنزلة قوله : اقتل زيدا المشرك ، وعمراً ^(٦) المشرك ، وبكراً المشرك ، إلى آخره ، وهو مثل قولنا : كلُّ رجلٍ يُشْبِعُهُ رغيفان ، أي كل واحدٍ على انفرادِهِ ^(٧) .

(١) انظر مزيداً من أدلة القول الأول ، وأرد على الاعتراضات والشبه عليه في (الروضة ٢ / ٢٢٤ وما بعدها ، مختصر الطوفي ص ٩٩ وما بعدها ، العدة ٢ / ٤٩٠ وما بعدها ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ وما بعدها ، التبصرة ص ١٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المعتمد ١ / ٢٠٩ وما بعدها ، المستصفى ٢ / ٣٨ وما بعدها ، ٤٨ وما بعدها ، اللع ص ١٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٠١ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٥ وما بعدها ، ٥٧١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦١ وما بعدها ، تيسير التحرير ١ / ١٩٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٥ ، تفسير النصوص ٢ / ٢٤ وما بعدها ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٤٩)

(٢) ساقطة من ض ب .

(٣) قال البناني : « مطابقةٌ صفة لمصدر محذوف والتقدير دال عليه دلالة مطابقة ، ويحتمل حالته من كل فرد ، أي حال كون كل فردٍ مطابقةً أي ذا مطابقة ... إلا أن مجيء المصدر حالاً وإن كثر غير مقيس » (البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٠٥) .

(٤) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠٥ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٥ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٣ ، التهيد ٨٣ .

(٥) الآية ٥ من التوبة .

(٦) في ش ز : وعمراً .

(٧) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٥ ، التهيد ص ٨٣ ، شرح تنقيح الفصول ص

(لا) أن مدلولَ العمومِ (كليٌّ) وهو ما اشتركَ في مفهومِهِ كثيرونَ ، كالحَيوانِ والإنسانِ ، فإنه صادقٌ على جميعِ أفرادِهِ^(١) .

(ولا كلٌّ) أي ولا أن مدلولَ العمومِ على أفرادِهِ من بابِ دلالةِ الكلِّ^(٢) على جزئياته^(٣) ، وهو الحكمُ على المجموعِ من حيثُ هو كُسماءِ العددِ ، ومنه : كلُّ رجلٍ منكم يَحْمِلُ الصخرةَ ، أي المجموعُ ، لا كلُّ واحدٍ .

ويقالُ : الكليةُ والجزئيةُ^(٤) ، والكليُّ والجزئيُّ ، والكلُّ والجزءُ ، فصيغةُ العمومِ للكليةِ ، والنكراتُ للكلي ، وأسماءُ الأعدادِ^(٥) للكلِّ ، وبعضُ العددِ زوجٌ للجزئيةِ ، والأعلامُ للجزئيِّ ، وما تركَّبَ من الزوجِ والفردِ كالتخمسَةُ للجزءِ .

والفرق بين الكلِّ والكلي من أوجه :

أحدها : أنَّ الكلَّ متقومٌ بأجزائه ، والكلي متقومٌ بجزئياته .

(١) وضع المحلي ذلك فقال : « أي من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل خير من المرأة ، أي حقيقته أفضل من حقيقتها ، وكثيراً ما يفضل بعض أفرادها بعض أفرادها » (المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤٠٦) ، واللفظ الذي يدل على الكلي يسمى مطلقاً ، وسبق بيانه في (المجلد الأول ص ٩٣ هامش ، ١٣٢) .

(وانظر : التمهيد ص ٨٣ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٥) .

(٢) في ض : الكلي .

(٣) أي إن العام ليس محكوماً فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع .

(وانظر : مختصر البعلي ص ١٠٦ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤٠٦ ، التمهيد ص ٨٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٥) .

في ش ز ع : أجزائه .

(٤) الكلية هي ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ، ويكون الحكم ثابتاً لكل بطريق

الالتزام ، وتقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الأفراد .

(وانظر : التمهيد ص ٨٣ ، فتح الغفار ١ / ٨٦) .

(٥) في ش ز : الأعلام .

الثاني : أنَّ الكلَّ في الخارجِ ، والكليُّ في الذهنِ .

الثالثُ : أنَّ الأجزاء متناهيةٌ ، والجزيئات غيرُ متناهيةٍ .

الرابعُ : أنَّ الكلَّ محمولٌ على أجزائه ، والكليُّ على جزيئاته^(١) .

(ودلالته) أي دلالة العموم (على أصل المعنى) دلالة (قطيعة) ، وهذا بلا نزاع^(٢) .

(و) دلالته (على كل فردٍ بخصوصه ، بلا قرينة) تقتضي كل فردٍ فردٍ كالعمومات^(٣) التي لا يدخلها تخصيص^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وهو بكل شيءٍ عليمٌ ﴾^(٥) ، ﴿ لله مافي السمواتِ ومافي الأرضِ ﴾^(٦) ، ﴿ وما من دابةٍ في الأرضِ إلا على الله رزقها ﴾^(٧) ، دلالته (ظنية) عند الأكثر من أصحابنا وغيرهم^(٨) .

(١) انظر : شرح الكوكب المنير ١ / ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، التمهيد ص ٨٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧ .

(٢) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٦ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٧ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٠٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٣ .

(٣) في ب : كعمومات .

(٤) انظر : المحلى على جمع الجوامع ، والبناني عليه ١ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٥) الآية ٣ من الحديد .

(٦) الآية ٢٨٤ من البقرة .

(٧) الآية ٦ من هود .

(٨) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن دلالة العام على كل فرد بخصوصه ظنية ، وقال الحنفية والمعتزلة وابن عقيل والفخر اسماعيل من الحنابلة وحكي رواية عن أحمد ، ونقل عن الشافعي ، إن دلالته قطعية ، وقال آخرون بالوقف .

(انظر : جمع الجوامع والمحلى عليه ١ / ٤٠٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المسودة ص ١٠٩ ، الروضة ٢ / ٢٤٢ ، مختصر الطوفي ص ١٠٥ ، التبصرة ص ١١٩ ، المص ص ١٦ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٧٣ ، كشف الأسرار ١ / ٩١ وما بعدها ، أصول السرخسي ١ / ١٣٢ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٩٦ ، ٢٠٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٥ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٣) .

وَاسْتَدِلَّ لَذَلِكَ بِأَنَّ التَّخْصِصَ بِالْمُتَرَاخِي ^(١) لَا يَكُونُ نَسْخًا ، وَلَوْ كَانَ الْعَامُّ نَصًّا عَلَى أَفْرَادِهِ لَكَانَ نَسْخًا ، وَذَلِكَ أَنَّ صِيغَ الْعُمومِ تَرِدُ تَارَةً بَاقِيَةً عَلَى عُمومِهَا ، وَتَارَةً يُرَادُ بِهَا بَعْضُ الْأَفْرَادِ ، وَتَارَةً يَقَعُ فِيهَا التَّخْصِصُ ، وَ ^(٢) مَعَ الْإِحْتِمَالِ لاقْطَعَ ، بَلْ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ بَقَاءَ الْعُمومِ فِيهَا كَانَ هُوَ الظَّاهِرُ الْمُعْتَمَدُ لِلظَّنِّ ، وَيُخْرَجُ بِذَلِكَ عَنِ الْإِجْمَالِ ، وَإِنْ اقْتَرَنَ بِالْعُمومِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَحَلَّ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّعْمِيمِ ، فَهُوَ كَالْمَجْمَلِ يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ إِلَى ظَهْوَرِ الْمُرَادِ مِنْهُ ، نَحْوَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ ^(٣) ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْعَرَّاقِ ^(٤) .

(وَعُمومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمومَ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالْبَقَاعِ وَالْمُتَعَلِّقَاتِ)
عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ^(٥) .

قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : « الْعَامُّ فِي الْأَشْخَاصِ عَامٌّ فِي الْأَحْوَالِ هَذَا هُوَ ^(٦) الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ » .

« قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٧) ظَاهِرُهَا عَلَى الْعُمومِ : أَنَّ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمٌ وَلَدِهِ فَلَهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ

(١) فِي د : الْمُتَرَاخِي .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ض .

(٣) الْآيَةُ ٢٠ مِنَ الْحَشْرِ .

(٤) انْظُرْ مُزِيدًا مِنْ أَدْلَةِ الْجُمْهُورِ فِي كَوْنِ دَلَالَةِ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ ظَنِيَّةٍ ، مَعَ أَدْلَةِ الْحَنْفِيَّةِ وَمُنَاقَشَتِهَا فِي (الْحَلِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَالْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ١ / ٤٠٧ ، فَتَحُ الْغَفَّارِ ١ / ٨٦ وَمَابَعْدُهَا ، أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ١ / ١٣٢ ، التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ ١ / ١٩٩ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ١ / ٢٦٦ ، مَبَاحِثُ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ ص ١٥٢ ، وَالْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ فِي هَامِشِ ٦) .

(٥) انْظُرْ : جَمْعُ الْجَوَامِعِ ١ / ٤٠٨ ، مَخْتَصَرُ الْبَعْليِّ ص ١٠٦ ، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأُصُولِيَّةُ ص ٢٣٦ ، مَبَاحِثُ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ ص ١٥٢ .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ش ز ض ع ب . وَأَثْبَتْنَاهَا مِنْ « الْقَوَاعِدِ وَالْفَوَائِدِ الْأُصُولِيَّةِ » .

(٧) الْآيَةُ ١١ مِنَ النِّسَاءِ .

تعالى ، وكانَ رسولُ الله ﷺ هو المعبرُّ عن الكتابِ : أنَّ الآيةَ إنما قُصِدَتْ للمسلمِ لا للكافرِ» ^(١) ا هـ ^(٢) .

وخالفَ في ذلكَ جمعٌ ، منهم القرافيُّ ، قالَ - وتابعه ابنُ قاضي الجبلِ - :
« بأنَّ ^(٣) صيغَ العمومِ - وإنْ كانتَ عامةً في الأشخاصِ - فهي مطلقةٌ في الأزمنةِ
والبقاعِ والأحوالِ والمتعلقاتِ ، فهذه الأربعُ لاعومٍ فيها من جهةِ ثبوتِ العمومِ في
غيرها ، حتى يُوجدَ لفظٌ يقتضي العمومَ ، نحو : لأصومنَّ الأيامَ ، ولأصلينَّ في
جميعِ البقاعِ ، ولا عصيتُ اللهَ في جميعِ الأحوالِ ، ولأشتغلنَّ بتحصيلِ جميعِ
المعلوماتِ » ^(٤) .

(١) بيّن ذلك رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه ومالك وأحمد والدارقطني عن أسامة بن زيد مرفوعاً أن رسول الله ﷺ قال :
« لا يرتُ المسلمُ الكافرَ ، ولا الكافرُ المسلمَ » .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١١٥ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ٥٢ ،
سنن أبي داود ٢ / ١١٣ ، تحفة الأحوذى ٦ / ٣٨٦ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٢ ، مسند أحمد ٥ / ٢٠١ ،
الموطأ ص ٣٢١ ط الشعب ، سنن الدارقطني ٣ / ٦٩ ، التلخيص الحبير ٣ / ٨٤ ، نصب الراية
٤ / ٤٢٨ ، نيل الأوطار ٦ / ٨٢) .

وروى الإمام أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده مرفوعاً أن رسول الله ﷺ قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ، ورواه ابن حبان
عن ابن عمر مرفوعاً .

(انظر : التلخيص الحبير ٣ / ٨٤ ، مسند أحمد ٢ / ١٨٧ ، سنن أبي داود ٢ / ١١٣ ، سنن ابن
ماجه ٢ / ٩١٢ ، سنن الدارمي ٢ / ٣٧٠ ، نصب الراية ٤ / ٤٢٨ ، سنن الدارقطني ٣ / ٧٠) .

وروى الإمام مالك عن علي رضي الله عنه قال : « وإنما ورث أبا طالب عقيل وطالب ، ولم
يرثه عليٌّ ، فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب » (الموطأ ص ٣٢٢ ط الشعب) .

(٢) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٦ .

وانظر : العدة ٢ / ٥٥١ .

(٣) ساقطة من ش ز ض ب .

(٤) ومثل قوله تعالى : « اقتلوا المشركين » التوبة / ٥ ، تقتضي قتل كل مشرك لكن لا في

كل حال بحيث يعمُّ الهدنة والحراية وعقد الذمة . وهذا قول أبي العباس ابن تيمية أيضاً . =

ورد ذلك ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » فقال : « أولع بعض أهل العصر - وما قرب منه - بأن قالوا : صيغة العموم إذا وردت على الذوات - مثلاً - أو على الأفعال : كانت عامة في ذلك ، مطلقة في الزمان والمكان ، والأحوال والمتعلقات ، ثم يقولون ^(١) : المطلق ^(٢) يكفي في العمل به صورة واحدة ، فلا يكون حجة فيما عداه ، وأكثروا من ^(٣) هذا السؤال فيما لا يخص كثرة ^(٤) من ألفاظ الكتاب والسنة ، وصار ذلك ديدنا لهم في الجدل » .

قال : « وهذا عندنا باطل ، بل الواجب أن ^(٥) مادل على العموم في الذوات - مثلاً - يكون ^(٦) دالاً على ثبوت الحكم في كل ذات تناولها اللفظ ، ولا يخرج ^(٧) عنها ذات إلا بدليل يخصها ، فمن أخرج شيئاً من تلك الذوات ، فقد خالف مقتضى العموم » .

إلى ^(٨) أن قال ^(٩) : « مثال ذلك : إذا قال من دخل داري فأعطيه درهماً ، فتقتضي ^(٩) الصيغة : العموم في كل ذات صدق عليها أنها الداخلة ، فإذا قال قائل : هو مطلق في الأزمان ^(١٠) ، فأعمل به في الذوات الداخلة الدار في أول

= (انظر : مختصر البعلي ص ١٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٦ ، المسودة ص ٤٩ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٠) .

(١) في ز ع ض ب : قال .

(٢) في ب : والمطلق .

(٣) في ض : في .

(٤) في ز : كثيرة .

(٥) ساقطة من ض ع ب .

(٦) في ب : فيكون .

(٧) في إحكام الأحكام : تخرج .

(٨) ساقطة من ز ض ع ب .

(٩) في إحكام الأحكام : فتقتضي .

(١٠) في ز ض ع ب : الزمان .

النهار مثلاً ، ولا أعملُ به في غير ذلك الوقتِ ، لأنَّه مطلقٌ في الزمانِ ، وقد عملتُ به مرةً ، فلا يلزمُ أنْ أعملَ به أخرى ، لعدمِ عمومِ المطلقِ .

« قلنا له ^(١) : ^(٢) لما دلتِ الصيغةُ على العمومِ في كلِّ ذاتٍ دخلتِ الدارَ ، ومن جملتها : الذواتُ ^(٣) الداخلةُ في آخرِ النهارِ ، فإذا أخرجتِ ^(٤) بعضُ ^(٥) تلكِ الذواتِ ، فقد أخرجتِ مادلتِ الصيغةُ على دخوله ، وهي ^(٦) كلُّ ذاتٍ ^(٦) ، وقولُ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه ^(٧) : « فَقَدِمْنَا الشَّامَ فوجدنا مراحيضَ قد بُنِيَتْ نحو القبلةِ ، فَتَنَحَّرَفُ عنها ، وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ عز وجل » ^(٨) ، يدلُّ على أنَّ العامَّ في

(١) ساقطة من ب ز ع .

(٢) في ز ع ب : الصيغة لما دلت .

(٣) ساقطة من ز ع ب .

(٤) في ب : خرجت .

(٥) ساقطة من ز .

(٦) ساقطة من ز ع ب .

(٧) هو الصحابي خالد بن زيد بن كليب ، أبو أيوب الأنصاري الخزرجي المدني ، من السابقين إلى الإسلام ، شهد بيعة العقبة وبدراً وأحداً والخندق وبيعة الرضوان وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ ، ونزل عليه الصلاة والسلام حين قدم المدينة مهاجراً ، وأقام عنده شهراً ، وله منزلة رفيعة في الإسلام ، ومناقبه كثيرة ، روى عنه البخاري ومسلم ، كما روى عنه عدد من الصحابة ، واستخلفه علي كرم الله وجهه على المدينة لما خرج مهاجراً إلى العراق ، ثم لحق به ، وشهد معه قتال الخوارج ، وكان النبي ﷺ قد آخى بينه وبين مصعب بن عمير ، ولزم الجهاد في سبيل الله بعد النبي ﷺ إلى أن توفي بأرض الروم غازياً سنة ٥٢ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الإصابة ٢ / ٨٩ مطبعة السعادة ، أسد الغابة ٢ / ٩٤ ، الخلاصة ١ / ٢٧٧ مطبعة الفجالة الجديدة ، تهذيب الأسماء ٢ / ١٧٧ ، مشاهير علماء الإصار ص ٢٦) .

(٨) هذا الأثر رواه مسلم وأبو داود والترمذي والدارمي وأحمد عن أبي أيوب الأنصاري في آخر حديث النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة .

(انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٣ / ١٥٣ ، سنن أبي داود ١ / ٣ ، تحفة الأحوذى ١ / ٥٣ ، سنن الدارمي ١ / ١٧٠ ، مسند أحمد ٥ / ٤٢١) .

وسوف يأتي تخريج الحديث الكامل فيما بعد صفحة ٣٧٢ .

الأشخاصِ عامّاً في المكان^(١) » ا. هـ .

وفي المسألة قول ثالث : أنه يعمُّ بطريق الالتزام ، لا بطريق الوضع ،
وجمعوا بين المقاتلين^(٢) .

(وصيغته^(٣)) أي العموم : (اسمٌ شَرْطِيٌّ ، و) اسمٌ (استفهام^(٤) ،
كنُ في عاقل^(٥)) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ،
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ^(٦) ، وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ^(٧) ﴾ ، ﴿ مَنْ
عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ^(٨) ﴾ ، وتقول^(٩) في الاستفهام : من الذي عندك ؟

(و « ما » في غيره) أي غير العاقل^(١٠) ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ

(١) إحكام الأحكام ١ / ٩٤ - ٩٥ ، ونقل البعلي هذا النص بأكمله في (القواعد والفوائد
الأصولية ص ٢٣٦ - ٢٣٧) .

(٢) وهناك أقوال أخرى في المسألة . (انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨١) .

(٣) في ع ب : وصيغة .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) وعبر عنها البيضاوي وغيره بقولهم : « ومن للعالمين » وبين الإنشائي الحكمة من ذلك .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، شرح
الورقات ص ١٠١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، العدة ٢ / ٤٨٥ ، البرهان ١ / ٣٢٢ ، ٣٦٠ ، المحصول
ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، التهيد ص ٨٥ ، الملع ص ١٥ ، أصول
السرخسي ١ / ١٥٥ ، فتح الغفار ١ / ٩٥ ، ٥٦ ، كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التلويح على التوضيح
١ / ٢٦٣ ، المسودة ص ١٠٠ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، المنحول ص ١٤٠ ، إرشاد
الفحول ص ١١٧) .

(٦) ساقط من ز ع ب .

(٧) الآيتان ٢ ، ٣ من الطلاق .

(٨) الآية ٤٦ من فصلت .

(٩) في ش ز : يقول .

(١٠) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، البرهان ١ /

٣٢٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، الملع =

لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ، وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴿^(١)﴾ ،
﴿وَمَاعِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ ^(٢) ، وتقولُ في الاستفهام : ما الذي عندك ؟

واستعمالُ « مَنْ » فيمنُ يعقلُ ، و « ما » فيما لا يعقلُ شائعٌ قد وَرَدَ في الكتابِ
والسنةِ وكلامِ العربِ .

وقيلُ ^(٣) : تكونُ « ما » لمن يعقلُ ولمن لا يعقلُ في الخبرِ والاستفهامِ ^(٤) .
والصحيحُ الأولُ .

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ وغيرُهُ : « مَنْ » و « ما » في الاستفهامِ للعمومِ ^(٥) .

فإذا ^(٦) قلنا : مَنْ في الدارِ ؟ حَسُنَ الجوابُ بواحدٍ ، فيقالُ مثلاً : زيدٌ ، وهو
مطابقٌ للسؤالِ ، فاستشكلَ ذلكَ قومٌ .

وجوابُهُ : أنَّ العمومَ إنما هو باعتبارِ حكمِ الاستفهامِ ، لا باعتبارِ الكائنِ في
الدارِ ، فالاستفهامُ عمٌّ لجميعِ الرتبِ ، فالمستفهمُ عمٌّ بسؤالِهِ كلَّ واحدٍ يَتَصَوَّرُ كونه
في الدارِ ، فالعمومُ ليسَ باعتبارِ الوقوعِ ، بل باعتبارِ الاستفهامِ واشتِمالِهِ على كلِّ
الرتبِ المتوهمَةِ .

= ص ١٥ ، التهيد ص ٨٥ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٦ ، فتح الغفار ١ / ٩٥ ، ٩٦ ، المسودة ص ١٠١ ،
الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، كشف الأسرار ٢ / ١١ ، التلويح
على التوضيح ١ / ٢٦٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٧ ، العدة ٢ / ٤٨٥ .
(١) الآية ٢ من فاطر .

(٢) الآية ١٩٨ من آل عمران .

(٣) في ع : وقد .

(٤) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٠ .

(٦) في ب : فإن .

(ومن) صيغ العموم أيضاً (أين ، وأنى ، وحيث للمكان^(١)) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٣) في الجزاء^(٤) ، و^(٥) تقولُ مُسْتَفْهِمًا : أينَ زيدٌ ؟ (ومتى) لزمانٍ مُبْهَمٍ^(٦) ، نحو : متى تَقُمْ أَقُمْ ، ولا يُقَالُ : متى طلعتِ الشمسُ ؟ لأنَّ زمنَ طلوعها غيرُ مُبْهَمٍ ، واستُبدِلَ لمتى بقول الشاعر :

متى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ^(٧) .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، البرهان ١ / ٣٢٣ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المنحول ص ١٣٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، اللع ص ١٥ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، المسودة ص ١٠١ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، العدة ٢ / ٤٨٥ .

(٢) الآية ٤ من الحديد .

(٣) الآية ٧٨ من النساء .

(٤) في ع : الخبر .

(٥) في ع : أو .

(٦) انظر : أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، البرهان ١ / ٣٢٣ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المنحول ص ١٣٨ ، اللع ص ١٥ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، العدة ٢ / ٤٨٥ .

(٧) البيت من الطويل للحطيئة من قصيدة يمدح فيها بغض بن عامر ، ومطلعها :

أثرت ادلاجي على لِي_____ حَرَّةٍ هَضِيمِ الحَشَا حُسَّانُـسَةِ المتجرّد ومعنى تعشو : أي تجيئه على غير هداية ، أو تجيئه على غير بصر ثابت .

والبيت ذكره ابن هشام في « مغني اللبيب » وابن منظور في « لسان العرب » وسيبويه في « الكتاب » والعباسي في « معاهد التنصيص » والمبرد في « المقتضب » ، والزجاجي في « الجمل » وابن الشجري في « أماليه » وابن يعيش الحلبي في « شرح المفصل » وابن عقيل في « شرحه على ألفيه ابن مالك » .

(انظر : شرح أبيات سيبويه للسريافي ٢ / ٦٥ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٥ ، معجم شواهد العربية ص ١١١ ، لسان العرب ٥ / ٥٧ ط دار صادر ودار بيروت ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ، ديوان الحطيئة ص ٢٥) .

وتقولُ في الاستفهام : متى جاءَ زَيْدٌ ؟

(وأَيُّ للكلِّ) يعني أنَّ « أي » المضافة تكونُ للعاقلِ وغيرِ العاقلِ^(١) ، فمن الأولِ قولُهُ تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾^(٢) ، وقولُهُ ﷺ : « أَيُّا امرأةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ » ، ومنَ الثاني قولُهُ تعالى : ﴿ أَيُّمَّا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾^(٣) ، وتقولُ في الاستفهام : أَيُّ وقتٍ تخرجُ ؟ .

(وتعمُّ^(٤) « منْ » و « أَيُّ » المضافةُ إلى الشخصِ ضميرَهما^(٥) ، فاعلاً) كان ، نحو قولِهِ : مَنْ قَامَ مِنْكُمْ ؟ أَوْ أَيُّكُمْ قَامَ ، فهو حرٌّ ، (أَوْ) كانَ (مَفْعُولًا^(٦)) ، نحو قولِهِ : مَنْ أَقْتَمْتَهُ مِنْكُمْ ، أَوْ أَيُّكُمْ أَقْتَمْتَهُ ، فهو حرٌّ ، فقامُوا في الصورةِ الأولى ، أَوْ أقامَهُم في الصورةِ الثانيةِ^(٧) .

قالَ ابنُ العِراقِي : و « أَيُّ » عامَّةٌ فيما تُضافُ إليه منَ الأشخاصِ والأزْمانِ والأمكنةِ والأحوالِ ، ومنه : « أَيُّ امرأةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا »^(٨) ، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهَا

(١) انظر : المعتمد ٢ / ٢٠٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٥٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٢٦ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٦ ، المدة ٢ / ٤٨٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، اللع ص ١٥ ، التهيد ص ٧٦ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٨ .

(٢) الآية ١٢ من الكهف .

(٣) الآية ٢٨ من القصص .

(٤) في ش ع : يعم .

(٥) في ب : ضميرها .

(٦) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٧ .

(٧) يرى السرخسي أن « أي » لاتعم . (انظر : أصول السرخسي ١ / ١٦١) .

(٨) هذا طرف من حديث حسن رواه أحمد وأبو داود الترمذي وابن ماجه والطيالسي وأبو عوانة والدارمي وابن حبان عن عائشة مرفوعاً بلفظ « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها » وسبق تخريجه كاملاً في (المجلد الثاني ص ٥٤١) .

بالاستفهامية أو الشرطية أو الموصولة ، لتخرج الصفة ، ^(١) نحو : مررتُ^(١) برجل
أي رجلٍ ، والحالُ نحو^(٢) : مررتُ بزيدٍ أي رجلٍ . ا هـ .

وقال البرماوي : لاعموم في الموصولة ، نحو : يُعجبني أيُّهم هو قائمٌ ، فلا
عموم فيها ، بخلاف الشرطية ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) ، والاستفهامية نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ ^(٤) .

ومن صيغ العموم أيضاً : الاسم (الموصول ^(٥)) سواء كان مفرداً كالذي
والتي ، أو مثنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾ ^(٦) ، أو مجموعاً ، نحو
قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ﴾ ^(٧) ، واللاقي تخافون
نشوزهنَّ ^(٨) ، ﴿ وَاللَّائِي يَتُسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ ^(٩) .

(و) من صيغهِ أيضاً (كلٌّ) وهي أقوى صيغهِ ^(١٠) ، ولها بالنسبة إلى إضافتها

(١) في ب : كررت .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) الآية ١١٠ من الإسراء .

(٤) الآية ٣٨ من النمل .

(٥) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ،

أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، شرح الورقات ص ١٠١ ، إرشاد الفحول
ص ١٢١ .

(٦) الآية ١٦ من النساء .

(٧) الآية ١٠١ من الأنبياء .

(٨) الآية ٣٤ من النساء .

(٩) الآية ٤ من الطلاق .

(١٠) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، فتح الغفار ١ / ٩٧ ،

المحصل ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، ٥٥٥ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، كشف الأسرار ٢ / ٨ ،
تيسير التحرير ١ / ٢٢٤ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، التهيد ص ٨٤ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ /
٧٨ ، المسودة ص ١٠١ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٨ ، مختصر البعلي
ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ .

معاني :

- منها : أنها إذا أُضيفتُ إلى نكرةٍ فهي لشُمُولِ أفرادِهِ^(١)، نحوَ قولِهِ تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٢).

- ومنها : أنها إذا أُضيفت لمعرفةٍ^(٣)، وهي جمعٌ أو مافِي معناه ، فهي لاستغراقِ أفرادِهِ أيضاً^(٤)، نحوَ : كلُّ الرجالِ ، وكلُّ النساءِ ، على وَجَلٍ إِلَّا مَنْ أَمَّنَهُ اللهُ تعالى ، وفي الحديثِ : « كلُّ الناسِ يَغْدُو ، فبائعٌ نَفْسَهُ ، مُعْتِقُهَا ، أو مَوْبِقُهَا »^(٥).

- ومنها : أنها إذا أُضيفت لمعرفةٍ مفردٍ ، فهي لاستغراقِ أجزائه أيضاً ، نحوَ : كلُّ الجاريةِ حسنٌ ، أو كلُّ زيدٍ جميلٌ .

إذا عَلِمَ ذلك فمادتُها تقتضي الاستغراقَ والشُمُولَ ، كالإكليلِ لإحاطتِهِ بالرأسِ ، والكلالةِ لإحاطتِها بالوالدِ والولدِ ، فلهذا كانت أصرَحُ صَيَغِ العمومِ لشُمُولِها العاقلَ وغيره ، المذكرَ والمؤنثَ ، المفردَ^(٦) والمثنى والجمعَ ، وسواءً بقيت على

(١) انظر : تيسير التحرير ١ / ٢٢٤ ، فتح الغفار ١ / ٩٨ .

(٢) الآية ١٨٥ من آل عمران ، وفي آيات أخرى .

(٣) في ب . إلى المعرفة .

(٤) انظر : فتح الغفار ١ / ٩٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٢٤ .

(٥) هذا تِمَّةٌ حديث شريف ، وأوله : « الطهور شطر الإيمان ، والحمدُ لله تَمَلُّ الميزان ، وسبحانَ الله والحمدُ لله تَمَلَّانِ (أو تَمَلُّ) ما بين السمواتِ والأرضِ ، والصلاةُ نورٌ ، والصدقةُ بُرهانٌ ، والصبرُ ضياءٌ ، والقرآنُ حجةٌ لك أو عليك ، كلُّ الناسِ يَغْدُو ... » رواه الإمام أحمد ومسلم والترمذي والبيهقي وابن ماجه والدارمي عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً ، قال السيوطي : صحيح ، وقال ابن القطان : اكتفوا أنه في « مسلم » ، وقد بين الدارقطني أنه منقطع .

(٦) انظر : مسند أحمد ٣ / ٣٢١ ، ٣٩٩ ، ٥ / ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، صحيح مسلم ١ / ٢٠٣ ، تحفة

الأحوذى ٩ / ٤٩٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٠٢ ، شرح السنة ١ / ٣١٩ ، سنن الدارمي ١ / ١٦٧ ، فيض القدير ٤ / ٢٩٢) .

(٦) ساقطة من ب .

إضافتها كما مثّلنا ، أو حُذِفَ المضافُ إليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أَمَنٍ بِاللّهِ ﴾ ^(١) .

قال القاضي عبد الوهاب : ليس في كلام العرب كلمة أعم منها تفيّد العموم مبتدأةً وتابعةً لتأكيد العام ، نحو جاء القومُ كُلُّهم .

وهنا فوائد :

- منها : أنَّ ماسبقَ من كونها تستغرق الأفراد فيما إذا أُضيفت لجمعٍ معرّفٍ ، كما لو أُضيفت إلى نكرةٍ ، فتكون من الكلية ، كقوله ﷺ حكايةً عن ربّه عز وجل : « يا عبادي ، كُلُّكم جائعٌ إلا من أطعمته - الحديث » ^(٢) ، وهو قول الأكثر .

وذهب بعضهم إلى أنّه من الكلّ الجموعي ، لا من الكلية .

- ومنها : إذا دخلت « كلٌّ » على جمعٍ معرّفٍ بـ ^(٣) ، قلنا بعمومها ، فهل المفيد للعموم الألف واللام ، و « كلٌّ » تأكيدٌ ، أو اللامُ لبيان الحقيقة ، و « كلٌّ » لتأسيس إفادة العموم ؟ والثاني : أظهر ، لأنّ « كلاً » إنّما تكون مؤكدةً إذا كانت تابعةً ، وقد يُقال : اللام أفادت عمومَ مراتبٍ ما دخلتُ عليه ، و « كلٌّ » أفادتُ استغراقَ الأفراد ، فنحو : كلُّ الرجال ، تفيّدُ فيها الألف واللام عمومَ مراتبٍ جمعٍ

(١) الآية ٢٨٥ من البقرة .

(٢) هذا حديثٌ قدسي رواه الإمام أحمد ومسلم وابن ماجه بألفاظٍ مختلفة عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربّه عز وجل أنّه قال : « يا عبادي إني حرمت الظلمَ على نفسي - الحديث » .

ورواه أبو عوانة وابن حبان والحاكم .

() انظر : مسند أحمد ٥ / ١٦٠ ، صحيح مسلم ٤ / ١٩٩٤ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٢ ، جامع العلوم والحكم ص ٢٠٩ ، الاتحافات السنية بشرح الأحاديث القدسية ص ٤١ .

(٣) في ض د : باللام .

الرجل ، وكل استغراق الآحاد ، ولهذا قال ابن السراج^(١) : إنّ « كل » لا تدخل في المفرد والمعرف باللام إذا أريد بكل منهما العموم ١٠ هـ ، ولهذا منع دخول آل على « كل » ، وعيب قول بعض النحاة : بدل الكل من الكل^(٢) .

- ومنها : أنه ليس من دخولها على المفرد والمعرف ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾^(٣) ، وقوله ﷺ : « كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه »^(٤) ، لأن الظاهر أنّها^(٥) مما هو في معنى الجمع^(٦) المعروف ، حتى تكون لاستغراق الأفراد ، لا الأجزاء^(٧) .

(١) هو محمد بن السري بن سهل ، أبو بكر النحوي ، المعروف بابن السراج ، أخذ أئمة النحو المشهورين ، وأحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية ، أخذ الأدب عن المبرّد ، وأخذ عنه جماعة من الأعيان ، ونقل عنه الجوهري في كتابه « الصحاح » في مواضع عديدة ، وله تصانيف مشهورة في النحو ، منها كتاب « الأصول » قال ابن خلكان : « وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن ، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه » وله كتاب « جل الأصول » و « الموجز » و « شرح كتاب سيبويه » ، و « احتجاج القراء » و « الشعر والشعراء » وغيرها ، توفي سنة ٣١٦ هـ .
انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢ ، إنباء الرواة ٣ / ١٤٥ ، شذرات الذهب ٢ / ٢٧٣ ، الفهرست ص ٩٢ ، تاريخ بغداد ٥ / ٣١٩ ، مرآة الجنان ٢ / ٢٧٠) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) الآية ٩٣ من آل عمران .

(٤) هذا الحديث رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » قال الترمذي : « هذا حديث لانعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وهو ضعيف ذاهب الحديث ، والعمل على هذا عند أهل العلم ... أنّ طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز » .

ورواه البخاري عن علي رضي الله عنه موقوفاً بلفظ : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه » .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٧٩ المطبعة العثمانية ، تحفة الأحوذى ٤ / ٣٧٠ ، نيل الأوطار

٦ / ٢٦٥) .

(٥) في ش ز : أنها .

(٦) في ب : جمع .

(٧) في ب : لإجزاء .

ومنها : أنَّ محلَّ عمومِها إذا لم يَدْخُلْ عليها نفْيٌ متقدِّمٌ عليها ، نحو : لم يَقمُ كلُّ الرجالِ ، فإنَّها حينئذٍ للمجموعِ ، والنفيُّ وارِدٌ عليه ، وسُميت « سلبَ العمومِ » ، بخلافِ مآلِها تأخَّرَ عنها ، نحو كلِّ إنسانٍ لم يَقمُ ، فإنَّها حينئذٍ لاستغراقِ النفيِّ في كلِّ فردٍ ، ويُسمَّى « عمومَ السلبِ » .

وهذه القاعدةُ متفقٌ عليها عندَ أربابِ البيانِ ، وأصلُها قولُه ﷺ في حديثِ ذي الـيدينِ : « كلُّ ذلكِ لم يكنْ » جواباً لقولِه : « أنسيتَ^(١) أم قصَّرتِ الصلاةُ ؟ » أي لم يكنْ كلُّ من الأمرينِ ، لكن بحسبِ ظنِّه ﷺ ، فلذلك صحَّ أن يكونَ جواباً للاستفهامِ عن أيِّ الأمرينِ وقعَ ، ولو كانَ لنفيِّ المجموعِ لم يكنْ مطابقاً للسؤالِ ، ولا لقولِ ذي الـيدينِ في بعضِ الرواياتِ : « قدْ كانَ بعضُ ذلكِ » ، فإنَّ السلبَ الكلِّيَّ يقتضيه الإيجابُ الجزئيُّ .

وأوردَ على قولِهِم : تقدُّمُ النفيِّ لسلبِ العمومِ ، نحو قولِه تعالى : ﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٢) ، فينبغي أنْ تقيَّدَ^(٣) القاعدةُ بأنْ لا ينتقضَ النفيُّ ، فإنْ انتقضَ كانتْ لعمومِ السلبِ ، وقد يُقالُ : انتقاضُ النفيِّ قرينةُ إرادةِ عمومِ السلبِ ، قاله البرماويُّ .

(و) من صيغِ العمومِ أيضاً (جميعٌ^(٤)) وهي مثلُ « كلِّ » إلا أنَّها لاتضافُ إلا^(٥) إلى معرفةٍ ، فلا يُقالُ : جميعُ رجلٍ ، وتقولُ : جميعُ الناسِ ،

(١) في ب : نسيت .

(٢) الآية ٩٣ من مريم .

(٣) في ض : تقييده .

(٤) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، ٥٥٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، كشف الأسرار ٢ / ١٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٢٥ ، فتح الغفار ١ / ٩٩ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، إرشاد الفحول ١١٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٨ .

(٥) ساقطة من ض .

وجميع العبيد ، ودلالاتها على كل فردٍ فردٍ بطريق الظهور ، بخلاف « كل » فإنها بطريق النصوصية .

وفرق الحنفية بينهما بأن « كلاً »^(١) تعم على جهة الانفراد ، و« جميع » على جهة الاجتماع^(٢) .

(ونحوهما) أي ومن صيغ العموم أيضاً : كل ما كان نحو « كل » و« جميع » ، مثل أجمع وأجمعين^(٣) .

(و) كذلك (معشر ومعشر ، وعامة ، وكافة ، وقاطبة) ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ يَامَعْشَرَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ ﴾^(٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ، كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾^(٦) ، وقال رسول الله ﷺ : « إِنَّا مَعَاشِرُ^(٧) الْأَنْبِيَاءِ لَأَنْوَرُ ، مَا^(٨) تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً »^(٩) ، وقالت عائشة رضي الله عنها : « لَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ارْتَدَّتْ

(١) في ض : كل .

(٢) انظر : تيسير التحرير ١ / ٢٢٥ .

(٣) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ .

(٤) الآية ٣٩ من الحجر .

(٥) الآية ٣٣ من الرحمن .

(٦) الآية ٣٦ من التوبة .

(٧) في ش : معشر .

(٨) في ز : وما ، وفي ض ع ب سقط : « ما تركناه صدقة » .

(٩) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك وأحمد والبيهقي عن أبي بكر وعثمان وعائشة وأبي هريرة وسعد وغيرهم مرفوعاً بالفاظ متقاربة ، واللفظ السابق معزو للترمذي في غير « جامعه »

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ١٧ ، ٤ / ٥٥ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٧٩ ، ١٣٨٣ ، سنن أبي داود ٢ / ١٢٨ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٢٣٢ ، سنن النسائي ٧ / ١٢٠ ، مسند أحمد ١ / ٩ ، ١٣ ، السنن الكبرى ١٠ / ١٤٣ ، تخريج أحاديث البزدوي ص ٦٤ ، النووي على مسلم ١٢ / ٧٦ ، المنتقى ٧ / ٣١٧ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٤٩٠) .

العرب قاطبة»^(١) .

قال ابن الأثير^(٢) : أي جميعهم^(٣) .

لكن معشر ومعشر لا يكونان إلا مضافين ، بخلاف قاطبة وعامة وكافة
فإنها^(٤) لا تُضاف^(٥) .

(و) من صيغ العموم أيضاً (جمع مطلقاً) أي سواء كان لمذكر أو
لمؤنث^(٦) ، وسواء كان سالماً أو مكسراً ، وسواء كان جمع قلة أو كثرة

(١) هذا جزء من حديث رواه النسائي عن أنس بلفظ : « لما توفي رسول الله ﷺ ارتدت
العرب » ورواه الدارمي .

(انظر : سنن النسائي ٦ / ٦ ، ٧ / ٧ ، سنن الدارمي ١ / ٤٢) .

(٢) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري الشافعي ، أبو السعادات ،
مجد الدين ، ابن الأثير ، صاحب كتاب « النهاية في غريب الحديث » ، ولد بالجزيرة ، ونشأ بها
وتعلم ، ثم انتقل إلى الموصل ، فظهرت شخصيته ، ونضجت ثقافته ، وتولى عدة مناصب ، وعرضت
عليه الوزارة فرفضها ، وعزف عن الدنيا ، وأقبل على العلم ، فجذب إليه الناس من كل صوب ، إلى
أن مرض فلزم بيته صابراً محتسباً متفرغاً للعلم والتصنيف ، وكان عالماً فاضلاً ، وفقهاً ومحدثاً ،
وأديباً ونحويًا ، وكان ورعاً تقياً متديناً ، وله مؤلفات كثيرة نافعة ومفيدة ، منها « النهاية في
غريب الحديث » و « جامع الأصول من أحاديث الرسول » و « الإنصاف في الجمع بين الكشف
والكشف » للثعلبي النيسابوري والزمخشري ، و « البديع » في النحو ، و « الشافي شرح مسند
الشافعي » توفي سنة ٦٠٦ هـ . وهو شقيق عز الدين علي بن محمد ... ابن الأثير الجزري . صاحب
« أسد الغابة » المتوفى سنة ٦٣٠ هـ ، وشقيق ضياء الدين نصر الله ، الكاتب والأديب صاحب « المثل
السائر » المتوفى سنة ٦٣٧ هـ .

انظر ترجمة مجد الدين في (طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٨ / ٣٦٦ ، وفيات الأعيان
٣ / ٢٨٩ ، إنباه الرواة ٣ / ٢٥٧ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٢٢ ، البداية والنهاية ١٢ / ٥٤ ، مرآة الجنان
٤ / ١١) .

(٣) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٧٩ .

(٤) في ب : فإنها .

(٥) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ .

(٦) في ض ب : مؤنث .

(مَعْرَفٌ)^(١) ذلك الجمع (بلامٍ أو إضافة)^(٢) .

مثال السَّالم من المذكرِ والمؤنثِ المَعْرَفِ باللام : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ
وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾^(٣) .

ومثال جمع الكثرة من المذكرِ والمؤنثِ : الرجالُ والصواحبُ ، وجمع^(٤)
القلة : الأفلُسُ والأكبادُ .

ومثال الجمعِ المَعْرَفِ بالإضافةِ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَادِكُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾^(٥) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾^(٦) .

وقيلَ : إِنَّ الجمعَ المذكرَ لا يعمُّ ، فلا يفيدُ الاستغراقَ^(٧)

(١) في ع ب : معرّفًا .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، كشف الأسرار ٢ / ٢ ، التلويح على التوضيح
١ / ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢١٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٥١ ، المستصفى ٢ / ٣٧ ، جمع
الجوامع والبناني عليه ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المنحول ص ١٣٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٧ ، مختصر
ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، اللع ص ١٥ ، التمهيد ص ٨٧ ، البرهان
١ / ٣٢٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٠ ، شرح الورقات ص ١٠١ ،
مختصر البعلي ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ ، العدة
٢ / ٤٨٤ .

(٣) الآية ٣٥ من الأحزاب .

(٤) في ض : أو .

(٥) الآية ١١ من النساء ، وفي ب ض ع تنتهي الآية عند « أولادكم » وانظر : المسودة
ص ١١١ .

(٦) الآية ٢٣ من النساء .

(٧) هو قول الشيخ أبي هاشم الجبائي المعتزلي ، خلافا للشيخ أبي علي الجبائي ، وهناك أقوال
أخرى تفصل بين حالات وحالات .

(انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٠ وما بعدها ، المعتمد ١ / ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، المستصفى
٢ / ٣٧) .

واستدلّ للأول الذي عليه أكثر العلماء ، والصحيح عنهم ، بقول النبي ﷺ في « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » في التشهد ، « فإنكم إذا قلتم ذلك : فقد سلّمتم على كل عبد صالح في السماء والأرض » رواه البخاري ومسلم^(١) .

وعلى هذا الأصح أن أفراده آحاد في الإثبات وغيره ، وعليه أئمة التفسير في استعمال القرآن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٢) ، أي كل محسن ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَطْعُمُ الْمُكْذِبِينَ ﴾^(٣) أي كل واحد منهم ، ويؤيده صحة استثناء الواحد منه ، نحو جاء الرجال إلا زيدا^(٤) .

وقيل : إن أفراده جموع ، وكونه في الآيات آحاداً بدلالة القرينة^(٥) .

(و) من صيغ العموم أيضاً (اسم جنسٍ معرّفٍ تعريف جنسٍ) وهو ما لا واحد له من لفظه^(٦) ، كالنّاس والحيوان والماء والتراب ونحوها^(٧) ، حملاً للتعريف على فائدة لم تكن ، وهو تعريف جميع الجنس : لأن الظاهر كالجمع ، والاستثناء منه ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٨) .

(١) انظر : صحيح البخاري ١ / ١٥٠ ، صحيح مسلم ١ / ٣٠٢ ، مسند أحمد ١ / ٣٨٢ .

وسبق تخريج هذا الحديث بنصه الكامل تفصيلاً في (المجلد الثاني ص ٤٤٢) .

(٢) الآية ١٣٤ من آل عمران .

(٣) الآية ٨ من القلم .

(٤) انظر تفصيل الأدلة في (جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١١ ، المعتمد ١ / ٢٤٠) .

(٥) انظر . المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤١١ وما بعدها .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المعتمد ١ / ٢٠٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، الحصول

ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٠ ، كشف الأسرار ٢ / ١٤ ، التلويح على التوضيح

١ / ٢٤٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٤ ، ١٦٠ ، مختصر ابن الحاجب والعضد

عليه ٢ / ١٠٢ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، اللع ص ١٥ ،

العدة ٢ / ٤٨٤ ، ٥١٩ وما بعدها .

(٧) في ض : ونحوها .

(٨) الآيتان ٢ ، ٣ من العصر .

و (لا) يعمُّ (مع قرينة عهد) اتفاقاً^(١) ، وذلك كسبقي تنكير ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(٢) ، لأنَّه يَصْرِفُهُ إِلَىٰ ذَلِكَ فَلَا يعمُّ إِذَا عُرِّفَ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّتُهَا اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾^(٣) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾^(٤) .

(ويعمُّ مع جهلها) أي جهل قرينة العهد عندنا ، وعند أكثر العلماء ، لأنَّ تقييد العموم بانتفاء العهد يقتضي أنَّ الأصل فيه الاستغراق ، ولهذا احتاج العهد إلى قرينة ، فإِذَا^(٥) احتلَّ العهد والاستغراق ، لانتفاء القرينة ، فمحمول^(٦) على الأصل ، وهو الاستغراق لعموم فائدته^(٧) .

وقيل : إِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعَهْدِ^(٨) .

وقيل : إِنَّهُ مُجْمَلٌ لِكُونِهِ مُحْتَمِلًا احْتِمَالًا عَلَى السَّوَاءِ^(٩) .

(وَإِنْ عَارَضَ الاستغراقَ عَرَفَ أَوْ احْتَمَلَ تَعْرِيفَ جَنْسٍ لَمْ يعمِّ) ، ومن أمثلة ذلك : لو قال : الطلاق^(١٠) يلزمني لا أفعلُ كذا ، و^(١١) حَيْثُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ

(١) انظر هذه المسألة في (المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٠ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٣٤ ، التبصرة ص ١١٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩) .

(٢) الآيتان ١٥ ، ١٦ من المزمل .

(٣) الآية ٢٧ من الفرقان .

(٤) الآية ٣٦ من آل عمران .

(٥) في ش ز : فيها .

(٦) في ض ع : محمول .

(٧) انظر : المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٠ .

(٨) انظر : التمهيد ص ٨٩ .

(٩) انظر : المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٠ .

(١٠) في ض : إنَّ الطلاق .

(١١) في ش : لو ، وفي ز : أو .

عليه إلا واحدة ، لأنَّ أهلَ العرفِ لا يعتدونه^(١) ثلاثاً^(٢) ، ولا يعلمون أنَّ الألفَ واللامَ^(٣) في الأجناسِ^(٤) للاستغراقِ ، ولهذا يُنكرُ أحدهم أن يكون طَلَّقَ ثلاثاً ، ولا يعتدُّ أنه طَلَّقَ إلا واحدةً ، ففقتضى اللفظُ في ظنِّهم واحدةً ، فلا يُريدون إلا ما يعتدونه مقتضى لفظِهم ، فيصيرُ كأنَّهم نَوَّوا واحدةً ، ولأنَّ الألفَ واللامَ في^(٥) أسماء الأجناسِ تستعملُ لغيرِ الاستغراقِ كثيراً ، كقولهم : ومن أكرهَ على الطَّلَاقِ ، وإذا عَقَلَ الصبيُّ الطَّلَاقَ ، وأشباهِ هذا مما يُرادُ به الجنسُ ، ولا يفهم منه الاستغراقُ .

إذا تقررَ هذا : فلا يُحمل على التعميمِ إلا بنية صارفةٍ إليه ، قاله^(٦) في « المغني »^(٧) .

وهذا^(٨) الأصحُّ من الروایتين عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، والثانية : أنه يعمُّ فتطَلَّقَ ثلاثاً .

ونحوُ والله لا أشتري^(٩) العبيدَ ، يحنثُ بواحدٍ ، قاله ابنُ مفلح وغيره^(١٠) .
(و) من صيغ العموم^(١١) أيضاً (مفردٌ محلى بلامٍ غيرِ عهديةٍ لفظاً)
كالسارقِ والزاني والمؤمنِ والفاسقِ والعبدِ والحرِّ عندنا وعند أكثر العلماء^(١٢) .

(١) في ض : يعتدونه .

(٢) في ش ز : ثلاثة .

(٣) ساقطة من ش ز ع .

(٤) في د : أشياء ، وفي ض : الأسماء .

(٥) في د ض ب : قال .

(٦) انظر : المغني ٧ / ٤٨٤ ، وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٩ .

(٧) في ب : أصح الروایتين عند .

(٨) في ب : اشتريت .

(٩) انظر : المغني ٧ / ٤٨٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٦ .

(١٠) في ب : العمومات .

(١١) وهو قول الشافعي والإمام أحمد وابن برهان وأبي الطيب والبويطي ، ونقله الآمدي =

قال الشافعي رضي الله عنه في « الرسالة » : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ^(١) ونحوه من العام الذي خص ^(٢) .

وأيضاً لم يزل العلماء يستدلون ^(٣) بآية السرقة وآية الزنا من غير نكير ، ولوقوع الاستثناء منه ، وهو معيار العموم ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِقَ هَلُوعاً ﴾ ^(٤) ... الآية ^(٥) .

وأيضاً فيوصف بصيغة العموم ، كما قال تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ ^(٦) . وهذا هو الصحيح .

وقيل : إنه يفيد الجنس لا الاستغراق ، فلا يعم ^(٧)

= عن الأكثرين ، ونقله الفخر الرازي عن الفقهاء والمبرد ، وهو قول أبي علي الجبائي ، وصححه البيضاوي وابن الحاجب ، وخالف فيه الفخر الرازي مطلقاً ، واختلف النقل عن أبي هاشم ، وفصل إمام الحرمين والغزالي كما سيذكره المصنف .

(انظر : جمع الجوامع ١ / ٤١٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٩ ، المستصفى ٢ / ٣٧ ، ٨٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٢ ، المعتد ١ / ٢٤٤ ، كشف الأسرار ٢ / ١٤ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٤٠ ، التهيد ص ٩٤ ، فتح الغفار ١ / ١٠٤ ، المنحول ص ١٤٤ ، التبصرة ص ١١٥ ، شرح الورقات ص ١٠٠ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، العدة ٢ / ٤٨٥ ، ٥٩١) .

(١) الآية ٢ من النور .

(٢) الرسالة ص ٦٧ ، وانظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٠ .

(٣) في ض ع ب : نزل .

(٤) في ز ض ع ب : تستدل .

(٥) الآية ١٩ من المعارج .

(٦) ساقطة من ش ، وفي د : الآيات .

(٧) الآية ٣١ من النور .

(٨) وهذا قول الإمام فخر الدين الرازي والمنقول عن أبي هاشم الجبائي المعتزلي .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٩٩ ، المعتد ١ / ٢٤٤ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٢ ، المستصفى

٢ / ٣٧ ، التهيد ص ٩٤) .

وقيلَ : هو مُجْمَلٌ ، فهو مُحْتَمِلٌ لِلأمرين على السَّواء^(١) .

وقيلَ : إنه يُفِيدُ العمومَ إنْ كَانَ مما يَتَمَيَّزُ واحدُه بالتاء ، ولكنْ لا يتشخصُ له واحدٌ ، ولا يتعدَّدُ ، كالذهبِ والعسلِ ، بخلافِ ما يتشخصُ مدلولُه : كالدينارِ والدرهمِ والرجلِ^(٢) .

وقيلَ : بالفرقِ فيما إذا^(٣) دخلتُ عليه « أُلْ » بين مافيه تاءُ التأنِيثِ الدالةُ على الوحدة^(٤) ، كضربةٍ ، فهو مُحْتَمِلٌ للعمومِ والجنسِ ، بخلافِ مالا هاءَ فيه كرجلٍ ، أو فيه و^(٥) بُنِيَتْ عليه الكلمةُ : كصلاةٍ وزكاةٍ ، فالمقتربُ بـ « أُلْ » من ذلك عامٌ^(٦) .

وعلى الأولِ - الذي هو الصحيحُ - أنَّ عمومَه من جهة اللفظِ .

وقيل من جهة المعنى .

وقالَ ابنُ العَرَّاقِ : عمومُ المفردِ الذي دخلتُ عليه « أُلْ » غيرُ عمومِ الجمعِ الذي دخلتُ عليه « أُلْ » ؛ فالأوَّلُ : يعمُّ المفرداتِ ، والثاني : يعمُّ المجموعَ ؛ لأنَّ « أُلْ » تعمُّ أفراداً مادخلتُ عليه ، وقد دخلتُ على جمعٍ^(٧) .

(١) انظر : المستصفى ٢ / ٣٧ .

(٢) وهذا قولُ إمامِ الحرمين والغزاليَّ رحمهما الله تعالى .

() انظر : البرهان ١ / ٣٣٩ وما بعدها ، المستصفى ٢ / ٥٣ ، المنحول ص ١٤٤ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٢ ، وما بعدها () .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ز ع ض ب : توحيدة .

(٥) ساقطة من ض ، ومكانها : هاء ، وساقطة من ب .

(٦) وهذا رأي الغزالي .

() انظر : المستصفى ٢ / ٥٣ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٢ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول

ص ١٨١ () .

(٧) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٩ .

وفائدة هذا : تعذر الاستدلال بالجمع على مفرد في حالة النفي والنهي ؛ لأنَّ العموم واردة على أفراد الجموع ، والواحد ليس بجمع .

(و) من صيغ العموم أيضاً (مُفْرَدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ) كعبيدك وامراتك عند أحمد ومالك ، تبعاً لعلّي وابن عباس رضي الله عنهم ، و^(١) حكاة بعض الشافعية عن الأكثر^(٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾^(٣) .

(و) من صيغه أيضاً (نَكْرَةٌ فِي نَفْيٍ^(٤) ، و) كذا في (نَهْيٍ) ؛ لأنّه في معنى النفي^(٥) ، صرّح به أهل العربية ، ولا فرق في ذلك بين أن يُباشِرَ العاملُ النكرة ، نحو : مأحداً قائماً ، أو يباشِرَ العاملَ فيها ، نحو : ما قام أحد ، أو كانت النكرة في سياق النفي ولم يُباشرها ، نحو : ليس في الدار رجل^(٦) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) وخالف في ذلك الحنفية والشافعية .

(انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤١٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٠) .

(٣) الآية ٣٤ من إبراهيم .

(٤) انظر هذه المسألة في (المستصفى ٢ / ٩٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، البرهان ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، ٥٦٣ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، المعتمد ١ / ٢٠٧ ، المنحول ص ١٤٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢١٩ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٠ ، فتح الغفار ١ / ١٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨١ ، كشف الأسرار ٢ / ١٢ ، فواتح الرحوت ١ / ٢٦٠ ، شرح الورقات ص ١٠٤ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، المسودة ص ١٠١ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠١ ، الملع ص ١٥ ، التهيد ص ٩٠) .

(٥) انظر : المسودة ص ١٠١ .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، التهيد ص ٩٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠١ .

وخالف بعضهم في أنها في سياقِ النفي لَيْسَتْ للعموم^(١) ، وهو مَخْصُومٌ^(٢) بقوله تعالى : ﴿ قُلْ : مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾^(٣) ، رَدًّا على مَنْ قال^(٤) : ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٥) ، لأنه لو لم يكن عاماً لما حصل به الردُّ^(٦) .

ومن أمثلة النكرة في سياقِ النهي نحو^(٧) قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ ﴾^(٩) ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا ﴾^(١٠) ، ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(١١) ، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾^(١٢) .

إذا علمتَ ذلك : فإنَّ عمومَ النكرة في سياقِ النفي والنهي يكون (وَضْعاً) ، بمعنى أنَّ اللفظَ وَضِعَ لسلبِ كلِّ فردٍ من الأفرادِ بالمطابقةِ^(١٣) .

(١) انظر : الروضة ٢ / ٢٢٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٢ .

(٢) في ض : مخصوص .

(٣) الآية ٩١ من الأنعام .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) الآية ٩١ من الأنعام .

(٦) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨٣ وما بعدها .

(٧) ساقطة من ش ز .

(٨) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من الكهف .

(٩) الآية ٨١ من طه .

(١٠) الآية ٣٢ من الإسراء .

(١١) الآية ١٥١ من الأنعام .

(١٢) الآية ١٨٨ من البقرة .

(١٣) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه والبناني ١ / ٤١٣ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٢٥ ، مختصر

الطوفي ص ٩٩ .

وقيل : إنَّ عمومها^(١) لزوماً ، بمعنى أنَّ نفْيَ فردٍ منهم يقتضي نفْيَ جميع الأفرادِ ضرورةً^(٢) .

والأولُ : اختيارُ القرافيِّ ،^(٣) ومن وافقه .

والثاني : اختيارُ السبكيِّ^(٤) ، ومن وافقه^(٥) .

ويؤيِّدُ الأولُ صحَّةَ الاستثناء في هذه الصيغة بالاتفاق ، فدلَّ على تناولها^(٦) لكل فردٍ^(٧) .

ثمَّ اعلم أنَّ دلالة النكرة في سياقِ النفي على العمومِ قسمان :

- قسمٌ يكونُ (نصاً) ، وصورته : ما إذا بُنِيَتْ فيه النكرة على الفتح لتركبها مع « لا »^(٨) ، نحو : لا إله إلا الله^(٩) .

- (و) قسمٌ يكونُ (ظاهراً) ، وصورته : ما إذا لم تُبَنَّ النكرة مع « لا » ، نحو : لا في الدار رجلٌ بالرفع ؛ لأنَّه يصحُّ أن يُقالَ بعده : بل^(١٠) رجلان ، فدلَّ على أنَّها ليست نصاً ، فإنَّ زيْدَ فيها : « من » كانت نصاً أيضاً^(١١) .

(١) في ب : عمومها .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٦١ ، جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٤١٣ .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) وهو قول الحنفية والسبكي الكبير .

(٥) انظر : جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٤١٣ .

(٦) في ب : تناولها .

(٧) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٦١ .

(٨) ساقطة من ض .

(٩) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٢ ، فتح الغفار

١٠٠ / ١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ .

(١٠) ساقطة من ض ب .

(١١) وقيل : إنها لاتعم في هذه الحالة .

(و) من صيغ العموم أيضاً النكرة (في) سياق (إثبات لامتنان) مأخوذاً ذلك^(١) من استدلال أصحابنا : إذا حلف لا يأكل فاكهة ، يَحْتَثُ بِأَكْلِ^(٢) التمر والرمان ، لقوله تعالى : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾^(٣) ، قاله في « القواعد الأصولية »^(٤) ، وذكر جماعة من العلماء ، منهم القاضي أبو الطيب الطبري في أوائل « تعليقه »^(٥) في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾^(٦) ، وجرى عليه ابن^(٨) الزمكاني^(٩) في كتاب « البرهان » ، وقطع

= (انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، فتح الغفار ١ / ١٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٢ ، ١٩٤ ، فواتح الرحوت ١ / ٢٦٠ ، التهيد ص ٩٠) .

(١) ساقطة من ض .

(٢) في ش : يأكل ، وفي ب : يأكله .

(٣) الآية ٦٨ من الرحمن .

(٤) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ ، وانظر : التهيد ص ٩٣ .

(٥) في ش زع : وذكره .

(٦) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ .

(٧) الآية ٤٨ من الفرقان .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) هو محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم ، كال الدين الزمكاني ، ابن خطيب زمكا ، ويعرف بابن الزمكاني ، الفقيه الأصولي المناظر القاضي ، منسوب إلى زمكا قرية في غوطة دمشق الشرقية ، طلب الحديث وقرأ الأصول والنحو بدمشق ، ثم ولي قضاء حلب ، قال ابن كثير : « انتهت إليه رئاسة المذهب تدريجاً وإفتاء ومناظرة ، وبرع وساد أقرانه » ، وقال الذهبي : « شيخنا عالم العصر ، وكان من بقايا المجتهدين ، ومن أذكى أهل زمانه ، درس وأفتى وصنف ، وتخرج به الأصحاب » ، ومن مصنفاته : « الرد على ابن تيمية في مسائل الطلاق والزيادة » و « تفضيل البشر على الملائكة » و « شرح منهاج الطالبين » غير كامل ، و « البرهان في إعجاز القرآن » ، طلبه السلطان ليوليه قضاء القضاة في دمشق فرض في الطريق ، ومات بمدينة بليس من أعمال مصر سنة ٧٢٧ هـ ، وحمل إلى القاهرة ، ودفن بمجوار تربة الإمام الشافعي .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩ / ١٩٠ ، اندرر الكامنة ٤ / ١٩٢ ، شذرات الذهب ٦ / ٧٨ ، البدر الطالع ٢ / ٤٩٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٣٢٠ ، البداية والنهاية ١٤ / ١٣١ ، كشف الظنون ١ / ٢٤١ ، البرهان في علوم القرآن ٢ / ٩٥) .

به البرماوي في « منظومته » و « شرحها »^(١) .

قيل - والقول به مأخوذ من كلام^(٢) البيانين في تنكير المسند إليه - : إنه يكون للتكثير^(٣) ، نحو : إنَّ له لإبلاً ، وإنَّ له لَغَنماً ، وعليه حَمَلَ الزمخشريُّ قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْراً ﴾^(٤) ، وكذا قرَّره في قوله تعالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾^(٥) .

(و) كذا النكرة في سياق (استفهام إنكاري) قاله البرماوي وغيره ؛ لأنه في معنى النفي ، كما صرَّح به في العربية في بابِ مُسَوِّغَاتِ الابتداء وصاحب الحال^(٦) وفي بابِ الاستثناء ، وفي الوصفِ المبتدأ المستغني بمرفوعه عن خبره^(٧) عند من يشترطُ النفي ، أو ما في معناه ، وهو الاستفهام ، نحو : هل قامَ زيدٌ ؟ قالَ الله تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزاً ﴾^(٨) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً ؟ ﴾^(٩) ، فإنَّ المرادُ نفي ذلك كُلِّه ؛ لأنَّ الإنكارَ هو حقيقةُ النفي .

(١) خالف الجماعة في ذلك ، منهم الغزالي ، فقال في (المنحول ص ١٤٦) : « وفي الإثبات تشعر بالتخصيص » وهو قول الحنفية وأبي هاشم المعتزلي ، وفرق الرازي بين النكرة في الإثبات إذا كانت خبراً فلا تتم ، وإذا كانت أمراً فالأكثر على أنها للعموم .
(انظر : المعتمد ١ / ٢٤٦ ، كشف الأسرار ٢ / ١٢ ، ٢٤ ، فتح الغفار ١ / ١٠١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٦٤ ، المستصفى ٢ / ٣٧ ، ٩٠ ، التمهيد ص ٩٣) .

(٢) في ض ع ب : قول .

(٣) في ب : للتكثير .

(٤) الآية ٤١ من الشعراء ، وانظر : الكشف ٣ / ١١٢ .

(٥) الآية ١٢ من الغاشية ، وانظر الكشف ٤ / ٢٤٧ .

(٦) ساقطة من ع .

(٧) في ش ز ع ض ب : خبر .

(٨) الآية ٩٨ من مريم .

(٩) الآية ٦٥ من مريم .

(و) كذا النكرة في سياق (شرط) فإنها تعم^(١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾^(٣) ، ومن يأتيني بأسيرِ فله دينار^(٤) ، يعمُّ كل أسير ، لأنَّ الشرط في معنى النفي لكونه تعليق أمر لم يوجد^(٥) على أمر لم يوجد^(٥) ، وقد صرح إمام الحرمين في « البرهان » بإفادته العموم^(٦) ، ووافقه الأبياري^(٧) في « شرحه »^(٨) ، وهو مقتضى كلام الآمدي وابن الحاجب وغيرها في مسألة : « لا أكلت » ، و « إن أكلت »^(٩) .

وزعم بعضهم : أنَّ^(١٠) المراد العموم البدلي ، لا العموم الشمولي^(١١) .

(١) انظر : المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٤٦ ، البرهان ١ / ٣٢٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١١٧ ، التهيد ص ٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢١٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، المسودة ص ١٠٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ .

(٢) الآية ٤٦ من فصلت .

(٣) الآية ٦ من التوبة .

(٤) في ض ب : درهم .

(٥) ساقطة من ض ع .

(٦) ساقطة من ض . وانظر : البرهان ١ / ٣٢٣ .

(٧) في ش ض زع ب : الأنباري ، وكذا في القواعد والفوائد الأصولية ، وهو تصحيف يقع كثيراً في كتب الأصول ، ولذلك نبه عليه المحققون كما مر في ترجمته (المجلد الثاني ص ٥٤٤) وهو علي بن إسماعيل بن عطية أبو الحسن الأبياري ، شارح كتاب « البرهان » ، ونقل الإسنوي رأيه في هذه المسألة (نهاية السؤل ٢ / ٨١) وصحح نسبه في هامش نسخة ع .

(٨) وصرح بهذا الرأي أبو البركات ابن تيمية .

(٩) انظر : المسودة ص ١٠٣ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ .

(١٠) انظر : مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١١٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ ، التهيد ص ٩٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ .

(١١) ساقطة من ض .

(١٢) ساقطة من ش ض ع .

(١٢) قال بهذا الرأي ابن السبكي ، ثم قال شارحه المحلي : « أقول : وقد تكون للشمول نحو : =

(ولا يعمُّ جمعٌ منكرٌ غيرُ مضافٍ) عندَ الإمامِ أحمدَ رضي الله تعالى عنه والأكثرُ^(١) ؛ لأنَّه لو قال : اضرب رجلاً ، امثِّل بضربِ أَقلِّ الجمعِ ، أو^(٢) : له عندي عبيدٌ ، قُبِلَ تفسيره بأقلِّ الجمعِ ؛ لأنَّ أهلَ اللُّغةِ يسمونه نكرةً ، ولو كانَ عاماً لم يكنْ نكرةً لمغايرةٍ معنى النكرة لمعنى العمومِ ، كما سبقَ في تعريفِ العامِ ، ولأنَّه يصدَّقُ على أَقلِّ^(٣) الجمعِ ، وعلى ما زادَ مرتبةً بعدَ أخرى إلى ما لا يتناهى ، وإذا كانَ مدلولُ النكرة أعمَّ من هذا ، ومنَ الصورِ السابقةِ ، فالأعمُّ لا يدلُّ على الأخصِّ ، وعمومه في هذه الصورة إنما هو من عمومِ بدلٍ ، لاشمولِ^(٤) .

وذكرَ أبو الخطابِ في « التمهيدِ » وجهاً بالعمومِ^(٥) ، وقاله أبو ثورٍ^(٦) وبعضُ الحنفيةِ^(٧) وبعضُ الشافعيةِ وأبو علي الجبائي ، وحكاة الغزالي عن الجمهورِ^(٨) .

= ﴿ وإنَّ أحدَ من المشركين استجارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ التوبة ٦ ، أي من كل واحد منهم » (جمع الجوامع والمحلي عليه ٤١٤ / ١) .

(١) انظر هذه المسألة في (التوضيح على التنقيح ١ / ١٦٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٤ ، البرهان ١ / ٣٣٦ ، التبصرة ص ١١٨ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٤ ، المسودة ص ١٠٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، التمهيد ص ٨٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ ، العدة ٢ / ٥٢٣) .

(٢) في ش ز ب : و .

(٣) في ش : الأقل .

(٤) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠٤ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٥ .

(٥) في ب : في العموم .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) قال الإسني : « والجمهور على أنه لا يعم » (التمهيد ص ٨٥) ، وكذا قاله الآمدي في (الإحكام ٢ / ١٩٧) ، وهو قول فخر الإسلام البزدوي من الحنفية .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٥ ، المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، التبصرة ص ١١٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، القواعد والفوائد الأصولية =

وعلى الأول (يُحملُ على أقلِّ جمعٍ ^(١)) .

وقيلَ : يُحملُ على مجموعِ الأفرادِ من دلالةِ الكلِّ على الأجزاء ^(٢) .

والصحيحُ الأولُ ^(٣) .

قال ابنُ ^(٤) العِراقيّ : قلتُ : وكلامُ الجمهورِ في الحملِ على أقلِّ الجمعِ محمولٌ على جموعِ القلةِ لنصِّهم على أنَّ جموعَ الكثرةِ إنّما تتناولُ أحدَ عشرَ فما فوقَها ^(٥) ويخالفه قولُ الفقهاء ^(٦) : إنَّه يُقبلُ تفسيرُ الإقرارِ : بدراهمَ ، بثلاثةٍ ، مع أنَّ « دراهمٌ ^(٧) » جمعُ كثرةٍ ، وكأنَّهم جرَّؤا في ذلك على العرفِ من غيرِ نظيرٍ إلى الوضع اللُّغوي ^(٨) . ا هـ .

ص ٢٣٨ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، العدد ٥٢٣ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ١٠٤ / ٢ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١) .

(١) انظر : المحلي على جمع الجوامع ٤١٩ / ١ ، نهاية السؤل ٨٤ / ٢ ، التمهيد ص ٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٦ ، العدد ٥٢٣ / ٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٤ ، مختصر ابن الحاجب ١٠٤ / ٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٨ .

(٢) انظر : المحلي على جمع الجوامع ٤١٩ / ١ .

(٣) انظر : العدد ٥٢٤ / ٢ .

(٤) ساقطة من ض ب .

(٥) في ض ع ب : ويخالف .

(٦) في ع : الدراهم .

(٧) قال الإسوي : « واعلم أنه لافرق عند الأصوليين والفقهاء بجمع القلة كأفلس أو بجمع الكثرة كفلوس ، على خلاف طريقة النحويين » (التمهيد ص ٩٠) ، وجاء في (فواتح الرحموت ١ / ٢٧١) : « فائدة : لافرق عند قوم من الفقهاء وأهل الأصول بين جمع القلة وبين جمع الكثرة ، وإن صرح به النحاة » .

() وانظر : المحلي على جمع الجوامع ٤١٩ / ١ ، البناني على جمع الجوامع ٤٢٠ / ١ ومابعدهما ، نهاية السؤل ٨٤ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١ ، أصول السرخسي ١٥١ / ١ ، البرهان ١ / ٣٥٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٨) .

(وهو) أي أقلُّ الجمع (ثلاثة حقيقة) قاله أكثر المتكلمين ، وذكره^(١)
ابن بَرّهان قولَ الفقهاء قاطبةً ، وحكاة القاضي عبد الوهاب عن مالك ، وحكاة
الآمدي عن ابن عباس ومشايخ المعتزلة^(٢) .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني ، والباقلاني والغزالي^(٣) وابنُ
المُـجَشُّـون^(٤) والبُلْخي^(٥)

(١) في ش : وذكر .

(٢) انظر هذه المسألة في (كشف الأسرار / ٢ / ٢٨ ، التلويح على التوضيح / ١ / ٢٢٧ ، ٢٢٩ ،
فواتح الرحموت / ١ / ٢٦٩ ، تيسير التحرير / ١ / ٢٠٧ ، أصول السرخسي / ١ / ١٥١ ، فتح الغفار
/ ١٠٨ ، البرهان / ١ / ٣٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٦ ، نهاية السؤل / ٢ / ١٠١ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٢٣٣ ، الإحكام لابن حزم / ١ / ٣٩١ ، مناهج العقول / ٢ / ٩٧ ، الإحكام للآمدي
/ ٢ / ٢٢٢ ، جمع الجوامع والمحلي عليه / ١ / ٤١٩ ، التبصرة ص ١٢٧ ، المنحول ص ١٤٨ ، المعتمد
/ ١ / ٢٤٨ ، اللع ص ١٥ ، الروضة / ٢ / ٢٣١ ، المدة / ٢ / ٦٤٩ ، مختصر البعلي / ١٠٩ ، مختصر الطوفي
ص ١٠١ ، نزهة الخاطر / ٢ / ١٣٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٣٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤) .

(٣) ينتهي السقط في نسخة ش ، والذي طبع ملحقاً ..

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، القرشي التيمي
مولام ، المدني ، أبو مروان ، الفقيه المالكي ، تفقه على الإمام مالك وأبيه عبد العزيز ، وتعلم الأدب
من خؤولته من كلب البادية ، ودارت عليه الفتيا وعلى أبيه قبله ، وأضر في آخر عمره ، وكان يناظر
الإمام الشافعي على مستوى عالٍ فلا يعرف الناس مايقولان ، وكان يسمع الغناء ، قال يحيى بن
أَكْثَم : « كان مجراً لا تكدره الدلاء » ، توفي سنة ٢١٢ هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الديباج المذهب ص ١٥٣ الطبعة الأولى ، الانتقاء ص ٥٧ ، طبقات الفقهاء
للشيرازي ص ١٤٨ ، ترتيب المدارك / ١ / ٣٦٠ ومابعدا ، الخلاصة / ٢ / ١٧٨ مطبعة الفجالة الجديدة ،
وفيات الأعيان / ٢ / ٢٤٠ ، الأعلام / ٤ / ٣٠٥ ، ميزان الاعتدال / ٢ / ٦٥٨) .

(٥) في ش ض ع ب : الباجي ، والأعلى من ز ، ونص عليه الشيرازي في (التبصرة ص
١٠٦) ، وجاء في (المسودة ص ٨٩) : « وقال محمد بن شجاع البلخي وأبو هاشم وجاعة المعتزلة :
يحمل لفظ الجمع على الثلاثة ، ويوقف فيما زاد » ، ونقل ابن قدامة مثل ذلك عن محمد بن شجاع
الثلجي . (انظر : الروضة / ٢ / ٢٢٣) وتقدمت ترجمة الاثنين .

وابن داود^(١) وعلي بن عيسى النحوي^(٢) ونفطويه وبعض أصحابنا : اثنان حقيقة ، وحكي عن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهما^(٣) .

(١) هو محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري ، أبو بكر ، كان فقيهاً أديباً مناظراً ظريفاً شاعراً ، وكان يناظر أبا العباس ابن سريج ، وهو إمام ابن إمام ، وجلس مكان والده بعد وفاته في الحلقة والتدريس وهو صغير السن حتى استصغره الناس ، وله تصانيف كثيرة منها : « الوصول إلى معرفة الأصول » و « الانذار » و « الاعتذار » و « الانتصار » على محمد بن جرير وغيره ، و « الزهرة » في الأدب ، و « اختلاف مسائل الصحابة » ، وهو ابن داود الظاهري صاحب المذهب الظاهري ، توفي أبو بكر سنة ٢٩٧ هـ .

انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٣ / ٣٩٠ ، تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٦٠ ، تاريخ بغداد ٥ / ٢٥٦ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٧٥ ، النجوم الزاهرة ٣ / ١٧١) . وترجم لابن داود في هامش (الإحكام للآمدي ٢ / ٨١) بأنه موسى بن داود الضبي ، أبو عبد الله الخالقي ٢١٧ هـ ، بينما نص على اسمه الشوكاني وغيره . (انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، مختصر البعلي ص ٤٥ ، ١٠٩ ، الروضة ٢ / ٢٣١ ، التبصرة ص ١٢٧) .

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح ، أبو الحسن الرُّبَعي ، النحوي ، بغدادى المنزل ، شيرازي الأصل ، درس ببغداد الأدب على أبي سعيد السيرافي ، وخرج إلى شيراز فدرس النحو على أبي علي الفارسي عشرين سنة حتى أتقنه ، ثم عاد إلى بغداد وبقي فيها إلى آخر عمره ، وله تصانيف كثيرة في النحو ، منها : « شرح مختصر الجرمي » و « البديع » و « شرح الإيضاح » لأبي علي الفارسي ، وغيرها ، توفي سنة ٤٢٠ هـ ببغداد .

انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٣ / ٤٢٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٧ ، تاريخ بغداد ١٢ / ١٧ ، شذرات الذهب ٣ / ٢١٦ ، النجوم الزاهرة ٤ / ٢٧١ ، بغية الوعاة ٢ / ١١٢ ، البداية والنهاية ١٢ / ٢٧) .

(٣) وفي المسألة أقوال أخرى ، ولكل قول دليله .

(انظر : العدة ٢ / ٦٥٠ ، التبصرة ص ١٢٧ ، الروضة ٢ / ٢٣١ ، مناهج العقول ٢ / ٩٧ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩١ ، البرهان ١ / ٣٤٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٢٢ ، كشف الأسرار ٢ / ٨٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ ، أصول السرخسي ١ / ٥١ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٣٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠١ ، مختصر البعلي ص ١٠٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ ، =

واستدلَّ للأولِ بسبقِ الثلاثةِ عندَ الإطلاقِ ، ولا يصحُّ نفْيُ الصيغةِ عنها ،
وهما دليلُ الحقيقةِ ، والمثنى بالعكسِ^(١) .

روى^(٢) البيهقيُّ وابنُ حزمٍ^(٣) - محتجاً به - وغيرهما بإسنادٍ جيدٍ إلى ابنِ أبي
ذئبٍ^(٤) ، عن شعبةٍ مولى ابنِ عباسٍ - رضي الله عنهما - عنه ، أنَّه قالَ لعُثْمَانَ :
« إِنَّ الْأَخْوِينَ لَا يَزِدُّانِ الْأُمَّ إِلَى السُّدُسِ ، إِنَّمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ
إِخْوَةٌ ﴾^(٥) ، وَالْأَخْوَانُ فِي لِسَانِ قَوْمِكَ لَيْسَا بِإِخْوَةٍ » ، فَقَالَ عُثْمَانُ : « لَا أَسْتَطِيعُ
أَنْ انْقَضَ أَمْرًا كَانَ قَبْلِي ، وَتَوَارَثَهُ النَّاسُ ، وَمَضَى فِي الْأَمْصَارِ^(٦) » .

= المنخول ص ١٤٨ ، المعتد ٢٤٨/١ ، المستصفى ٩١ / ٢ ، اللع ص ٢١٥) .

(١) انظر : مزيداً من أدلة القول الأول : « أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة » في (الروضة
٢٣١ / ٢ ومابعدا ، التبصرة ص ١٢٨ ، المستصفى ٩١ / ٢ ومابعدا ، فواتح الرجوت ١ / ٢٧٠ ،
نهاية السؤل ٢ / ١٠١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٦ ومابعدا ، البرهان ١ / ٣٥١ ، أصول السرخسي
١ / ١٥٢ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٢٥ ، العدة ٢ / ٦٥١ ، مختصر الطوفي ١٠١)

(٢) في ع ب : وروى .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٦ / ٢٢٧ ، المحلى لابن حزم ٩ / ٢٥٨ .

وأخرج أثر ابن عباس الحاكم في (المستدرك ٤ / ٣٣٥) وصححه ، ووافقه الذهبي ، لكن
تعقبه ابن حجر في (التلخيص الحبير ٣ / ٨٥) .

(٤) في ع ب : ذؤيب .

وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، أبو الحارث القرشي العامري
المدني ، أحد الأئمة الأعلام ، صاحب الإمام مالك ، قال الإمام أحمد عنه : « يشبه بابن المسيب ، وهو
أصلح وأورع وأقوم بالحق من مالك » وهو من عباد المدينة وقرائهم وفقهائهم ، توفي بالكوفة سنة
١٥٩ هـ .

انظر ترجمته في (الخلاصة ٢ / ٤٣١ مطبعة الفجالة الجديدة ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٣ ،
طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٧ ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٠ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٣١) .

(٥) الآية ١١ من النساء .

(٦) في ز : الأعصار .

قالَ أحمدُ في شعبة^(١) : ما أرى به بأساً ، ^(٢) واختلف قولُ ابنِ معينٍ ، وقالَ مالك : ليس بثقةٍ ، وقال أبو زرعة : ضعيفٌ ، وقال النسائي : ليس بقوي^(٣) .

ولما حجبَ القومُ الأمَ بالأخوين دلَّ على أنَّ الآيةَ قصَدَتِ الأخوين فما فوق^(٤) ، وهذا دليلُ صحةِ الإطلاقِ مجازاً ، ودليلُ القائلِ حقيقةَ هذه الآيةَ ، والأصلُ الحقيقةُ^(٥) .

وعنُ زيد بن ثابتٍ : يُسمَّى الأخوانِ إخوةً^(٦) .

ردُّ^(٧) بما سبقَ ، وإنَّ صحَّ قولُ زَيْدٍ - فإنَّ فيه عبدَ الرحمن بنَ أبي الزنادِ^(٨)

(١) في ش : شعبة مولى ابن عباس عنه .

(٢) ساقطة من ز ض ع ب : ثم كتبت بعد سطر .

قال ابن كثير : « وفي صحة هذا الأثر نظر ، لأن في سنن الحديث شعبة مولى ابن عباس ، وقد تكلم فيه مالك بن أنس ، ولو كان صحيحاً عنه لذهب إليه أصحاب ابن عباس رضي الله عنه الأخصاء به ، والنقول عنهم خلافه » (تفسير ابن كثير ١ / ٤٥٩ ط الحلبي) .

() وانظر : ميزان الاعتدال ٢ / ٢٧٤ ، يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٢ / ٢٥٦ .

(٣) في ز ع ض : الزيادة التي سقطت قبل سطر .

(٤) احتج الجمهور بقول ابن عباس رضي الله عنه بأن أقل الجمع ثلاثة حقيقة ، ولذلك اعترض على عثمان رضي الله عنه ، وأقره عثمان على ذلك ، واستدلوا على صحة إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً بالإجماع الذي ذكره عثمان رضي الله عنه ، وذلك بحمل اللفظ على خلاف الظاهر بالإجماع ، فدل على صحته ، وأنه ليس حقيقة ، وإنما مجازاً ، وهو ما بينه المصنف في الصفحة التالية .

() انظر : نزهة الخاطر ٢ / ١٣٩ ، مختصر ابن الحاجب والعصدي عليه ٢ / ١٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، مناهج العقول ٢ / ٩٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، اللع ص ١٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، العدة ٢ / ٦٥١ .

(٥) انظر : التبصرة ص ١٢٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ ، العدة ٢ / ٦٥٢ .

(٦) في ش : ور .

(٧) هو عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان ، المدني القرشي مولاهم ، أبو محمد ، قال الذهبي : « أحد العلماء الكبار ، وأخيرُ المحدثين لهشام بن عروة » ، وكان فقيهاً مفتياً ، وكان من =

مختلف فيه^(١) - فراده مجازاً ، وفي حجب الأم^(٢) .

قالوا : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾^(٣) لموسى وهارون^(٤) .

رَدَّ^(٥) ، ومن آمن من قومها ، أو^(٦) وفرعون أيضاً^(٧) .

قالوا : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾^(٨) .

رَدَّ : الطائفة : الجماعة لغةً ، وعن ابن عباس : الطائفة : الواحد فما

= الحفاظ المكثرين ، ولي خراج المدينة ، وقدم بغداد ، ولقي رجال أبيه ، ولم يحدث عنهم حتى مات أبوه ، وروى له أصحاب السنن ، توفي ببغداد سنة ١٧٤ هـ .

انظر ترجمته في (طبقات الحفاظ ص ١٠٦ ، الخلاصة ص ٢٢٧ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٧٥ ، شذرات الذهب ١ / ٢٨٤ ، المعارف ص ٤٦٥ ، يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٢ / ٣٤٧) .

(١) قال يحيى بن معين : « وابن أبي الزناد » لا يحتج بحديثه وقال أيضاً : « ما حدث بالمدينة فهو صحيح » ، وقال يعقوب بن شيبة عنه : « ثقة صدوق فيه ضعف » ، وقال ابن عدي : « بعض مايرويه لا يتابع عليه » ، وقال أحمد : مضطرب الحديث ، وثقه مالك ، وضعفه النسائي ، وقال الذهبي : « وقد مشأ جماعة وعدلوه ، وكان من الحفاظ المكثرين » .

(انظر : يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٢ / ٣٤٧ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٧٦ ، الخلاصة ص ٢٢٧) .

(٢) انظر : التبصرة ص ١٢٩ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، العدة ٢ / ٦٥٢ .

(٣) الآية ١٥ من الشعراء .

(٤) انظر : العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، العدة ٢ / ٦٥٥ .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) انظر : العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، العدة ٢ / ٦٥٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ .

(٨) الآية ٩ من الحجرات .

فوقه ، «نحو قوله تعالى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) ، فإن صح فجاز ، ولا يلزم مثله في الجمع ، ولهذا قال الجوهرى : « هي القطعة من الشيء »^(٢) ، وذكر قول ابن عباس هذا ، كالخصم للواحد والجمع ، لأنه في الأصل مصدر^(٣) .

قالوا : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾^(٤) .
رد^(٥) : الضمير للقوم ، أولهم وللحاكم ، فيكون الحكم بمعنى الأمر ، لأنه لا يضاف المصدر إلى الفاعل والمفعول معاً^(٦) .
قالوا : قال عليه أفضل الصلاة والسلام : « الاثنان فيما فوقهما جماعة »^(٧)

-
- (١) ساقطة من ش ز .
(٢) الآية ٢ من النور .
(٣) الصحاح ٤ / ١٢٩٧ ، وانظر : المستصفى ٢ / ٩٤ .
(٤) انظر : كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التوضيح على التنقيح ١ / ٢٢٣ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩٥ ، العدة ٢ / ٦٥٣ .
(٥) الآية ٧٨ من الأنبياء .
(٦) في ش ع ز ض ب : و .
(٧) ساقطة من ش .
وانظر : التبصرة ص ١٢٩ وما بعدها ، المعتمد ١ / ٢٤٨ ، المستصفى ٢ / ٩٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٢ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٧ ، ٦١٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، مناهج العقول ٢ / ٩٨ .
(٨) هذا الحديث رواه الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم والدارقطني عن أبي أمامة وأبي موسى رضي الله عنهما مرفوعاً ، ويؤب له البخاري .
(انظر : مسند أحمد ٥ / ٢٥٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣١٢ ، فيض القدير ١ / ١٤٨ ، صحيح البخاري بحاشية السندي ١ / ٨٣ المطبعة العثمانية ، المستدرك ٤ / ٣٣٤ ، سنن الدارقطني ١ / ٢٨٠) .
وانظر احتجاج علماء الأصول بهذا الحديث ، وتوجيههم له في (العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، التبصرة ص ١٣٠ ، المعتمد ١ / ٤٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٨ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩١ ، مناهج العقول ٢ / ٩٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦ ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، العدة ٢ / ٦٥٧) .

رَدَّ : خبرٌ ضعيفٌ^(١)، ثم المرادُ في^(٢) الفضيلةِ ، لتعريفه الشرعَ ، لا اللغةَ^(٣).

وعلى الأولِ : قال أصحابنا وأبو المعالي : يصحُّ إطلاقُ الجمعِ على الاثنين والواحدِ مجازاً^(٤)، واستدلُّوا بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ

(١) جاء في زوائد ابن ماجه : ربيع وولده ضعيفان ، وقال القسطلاني في « شرح البخاري » : « طرقه كلها ضعيفة » ، ونقل العجلوني عن صاحب « التمييز » قال عنه : « ضعيف » ثم قال : « ولعله أراد باعتبار ذاته » ، وقال السيوطي : حسن لغيره ، وقال الحافظ ابن حجر : « الربيع بن بدر ضعيف ، وأبوه مجهول » ، لكن قد وردت أحاديث كثيرة تؤكد صحة هذا المعنى ، وهو عنوان عند البخاري قال : « باب : اثنتان فافوقهما جماعة » وذكر حديث مالك بن الحويرث مرفوعاً : « إذا حضرت الصلاة فأذننا وأقمنا ، ثم ليؤمكما أكبركما » ووردت أحاديث كثيرة تفيد أن الرسول ﷺ صلى جماعة مع شخص آخر ، أو مع إحدى نسائه .

(انظر : كشف الحفا ١ / ٤٧ ، صحيح البخاري ١ / ١٢١ ، تخريج أحاديث البزدوي ص ٧٢ ، التلخيص الحبير ٣ / ٨١ ، فيض القدير ١ / ١٤٩ ، سنن النسائي ٢ / ٨١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣١٢ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩١) .

(٢) في ب : ب .

(٣) وضع ذلك الطوفي فقال : « والاثنتان جماعة في حصول الفضيلة حكماً لالفاظاً ، إذ الشارع يبين الأحكام لاللغات » (مختصر الطوفي ص ١٠١) ، وقال العضد بعد بيان رده على دليل المخالفين : « واعلم أن هذا الدليل ، وإن سلم ، فليس في محل النزاع لما مرَّ أنه ليس النزاع في ج م ع ، وإنما النزاع في صيغ الجمع » (العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٦) .

(وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٣ ، أصول السرخسي ١ / ١٥١ ومابعدهما ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٦ ، مناهج العقول ٢ / ٩٩ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٩ ، ٣٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧١ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٧ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩١ ، الروضة ٢ / ٢٣٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٩ ، المدة ٢ / ٦٥٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، التبصرة ص ١٣٠ ، المعتمد ١ / ٢٤٨) .

(٤) ذكر ابن الحاجب في المسألة أربعة أقوال : الأول : لا يصح ، ثانيها : يصح حقيقة ، ثالثها : يصح مجازاً ، رابعها : يصح حتى على الواحد ، ثم بين العضد أدلة كل قول ، وقال ابن السبكي : « والأصح أنه يصدق على الواحد مجازاً » .

(انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ومابعدهما ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٠ ، نهاية السؤل =

جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ﴿١﴾، ومثله ابنُ فارسِ بقوله تعالى : ﴿ فَناظِرَةٌ بما يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ﴿٢﴾، فإنَّ المرادَ بالمرسَّايِنَ : سَلِيَّانَ ﴿٣﴾، ^(٤) أو المَهْدَهْدُ، وفيه نظرٌ، لاحتمالِ إرادتها الجيشَ .

ومثله بعضهم بقولِ الزَّوْجِ لامرأته - وقد رآها تتصدَّى لناظرها ^(٥) - : « تتبرجين للرجال ؟ » ولم يرَ إلا واحداً ، فإنَّ الأنفةَ من ذلك يستوي فيها الجمعُ والواحدُ ^(٦) .

واعترض بأنَّه إنَّما أرادَ الجمعَ ، لظنِّه أنَّها لم ^(٧) تتبرج لهذا الواحدِ إلا وقد تبرجت لغيره ^(٨) .

(والمرادُ) بما تقدَّم من محلِّ الخلافِ (غيرُ لفظِ جمع) المشتملِ على : الجيمِ والميمِ والعينِ ، فإنَّه يُطلقُ على الاثنينِ ^(٩)، كما صرح به المحققون ، لأنَّ مدلوله : ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ ^(١٠) .

= ٢ / ١٠١ ، البرهان ١ / ٣٥٤ ، فواتحِ الرِّحوتِ ١ / ٢٦٩ ، تيسيرِ التحريرِ ١ / ٢٠٨ ، المعتمد ١ / ٢٤٨ ، العدد ٢ / ٦٥٤ ، مناهجِ العقولِ ٢ / ٩٨ ، إرشادِ الفحولِ ص ١٢٤) .

(١) الآية ١٧٣ من آل عمران . وكلمة « فَاخْشَوْهُمْ » ساقطة من ش ض ع ب .

(٢) الآية ٣٥ من النمل .

(٣) في ض : سليمان بن داود .

(٤) ساقطة من ش ، وفي ب : والمهدد .

(٥) في ش ز ع : لناظرها ، وفي ب : لناظر .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢١ ، البرهان ١ / ٣٥٣ ، تيسيرِ التحريرِ ١ / ٢٠٧ .

(٧) في ب : لا .

(٨) انظر أدلة إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً في (مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠٥ ، المحلى والبناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢١ ، البرهان ١ / ٣٥٣ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٩ ومابعدا) .

(٩) في ب : اثنين .

(١٠) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ ، مناهجِ العقولِ ٢ / ٩٩ ، شرح تنقيحِ الفصول =

(و) غَيْرَ (نَحْوِ) ، و^(١) قَلْنَا ، وقلوبكما (ونحو ذلك مما في الإنسانِ منه شيءٌ واحدٌ ، بل هو وفاق^(٢) .

قال البرماوي وغيره : ليس الخلافُ في : ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾^(٣) ، لأنَّ قاعدةَ اللغةِ^(٤) : أنَّ كلَّ اثنين أُضيفا إلى متضمنهما يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ : الجمعُ^(٥) على الأصح^(٦) ، نحوَ : قطعتُ رؤوسَ^(٧) الكبشين ، ثمَّ الأفرادُ : كرأسِ الكبشين ، ثمَّ التثنيةُ : كرأسي الكبشين ، وإنَّا رجَّحَ الجمعُ استئقالاتُ لتوالي دالين على شيءٍ واحدٍ ، وهو التثنيةُ ، وتضمُّنُ الجمعِ العددَ ، بخلافِ مالو أفرد^(٨) . ا هـ .

وإنَّما كانَ الخلافُ في غيرِ ذلك لاستثناءِ ذلك لغةً ، وإنَّما الخلافُ في نحوِ « رجالٍ » و « مسلمين » وضامَّيرِ الغيبةِ والخطابِ^(٩) .

= ص ٢٢٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، العُضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٣٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٨ ، العدة ٢ / ٦٥٨ ، التهيد ص ٩٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ .

(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر : التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٧ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٢ ، المستقصى ٢ / ٩٢ ، البرهان ١ / ٣٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، كشف الأسرار ٢ / ٣٢ ، العُضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٣٧ ، مختصر الطوفي ص ١٠١ ، القواعد وأغوائد الأصولية ص ٢٣٩ . العدة ٢ / ٦٥٤ ، مناهج العقول ٢ / ٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ .

(٣) الآية ٤ من التحريم .

(٤) في ش : اللغات .

(٥) في ش : للجمع .

(٦) في ض ع : الأفصح .

(٧) في ش : رأس .

(٨) انظر : نزهة الخاطر ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، العدة ٢ / ٦٥٤ ، المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، مناهج العقول ٢ / ٩٨ ، ٩٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ .

(٩) انظر : المنحول ص ١٤٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، العدة ٢ / ٦٥٤ .

(وأقل الجماعة في غير صلاة ثلاثة) قاله الأصحاب ، ماعدا ابن الجوزي في « كشف المشكل » وصاحب « البلغة »^(١) فيها ، واختاره من النحاة الزجاج^(٢) .

وذكر بعض المتأخرين : أن لفظ « جمع » كلفظ « جماعة »^(٣) .

(ومعيّار العموم : صحة الاستثناء من غير عدد) يعني أنه يُستدلّ على عموم اللفظ بقبوله^(٤) الاستثناء منه^(٥) ، فإن الاستثناء إخراج مالولاه لوجب دخوله في المستثنى منه ، فوجب^(٦) أن تكون كل الأفراد واجبة الاندراج ، وهذا معنى العموم ، ولم يستثن في « جمع الجوامع »^(٧) العدد ، فورد عليه^(٨) ، فأجاب : بأننا لم نقُل : كل مستثنى منه عام ، بل قلنا : كل عام يقبل الاستثناء ، فمن أين العكس^(٩) ؟

(١) البلغة في الفقه للحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم الرّبيعي البغدادي المتوفي سنة ٦٣١ هـ (انظر : المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٦) .

ويوجد كتاب « البلغة في الفروع » للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفي سنة ٥٩٧ هـ ، و « البلغة » لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفي سنة ٥٣٨ هـ (انظر : كشف الظنون ١ / ٢٠٢) .

(٢) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٩ .

(٣) في ع : الجماعة .

أي أقل الجماعة في غير الصلاة ثلاثة ، وقال ابن الجوزي وغيره : إن أقلها اثنان ، وهذا ما ذكره البعلي ثم قال : « واستشكل القرافي محل النزاع في هذه المسألة » (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٩) .

(٤) في ز : بقوله ، وفي ض : هو بقبوله ، وفي ب : بقبول .

(٥) انظر : جمع الجوامع والمحلي والبناني عليه ١ / ٤١٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، مختصر البعلي

ص ١٠٩ .

(٦) في ض : فلزم .

(٧) جمع الجوامع ١ / ٤١٧ .

(٨) انظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤١٧ .

(٩) انظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤١٧ .

قال في « شرح التحرير » : وفيما قاله نظّر ، فإنّ معيارَ الشيءِ مايسعه وحده ، فإذا وسّع غيره معه خرّجَ عن كونه معياره^(١) ، فاللفظُ يقتضي اختصاصَ الاستثناء بالعموم . ا هـ .

وبقيت^(٢) مسائلُ تدلُّ على العموم :

منها : أن يكونَ اللفظُ عاماً بالعرفِ أو بالعقل^(٣) .

فالأولُ : في ثلاثة^(٤) أمور :

أحدها : فحوى الخطاب^(٥) .

والثاني^(٦) : لحنُ الخطاب .

فهذان القسمانِ الحكمُ فيهما على شيءٍ ، والمسكوتُ عنه مساوٍ له^(٧) فيه ، أو^(٨) أولى ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾^(٩) ، ﴿ فَلَا تَقْلُ لَهَا أَفًّا ﴾^(١٠) ، ويأتي^(١١) بيانُ القسمين في مفهوم الموافقة^(١٢) .

(١) في ض ب : معياراً .

(٢) في ع : وبقيّة .

(٣) انظر : الموافقات ٣ / ١٨٩ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٦ ، ٥١٩ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٤ ، المسودة ص ٤٩ ، العدة ٢ / ٥٤٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٠ .

(٤) في ش ز ض ب : ثلاث .

(٥) ساقطة من ض .

(٦) في ب : والثانية .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ض ب : و .

(٩) الآية ١٠ من النساء .

(١٠) الآية ٢٣ من الإسراء .

(١١) في ش : وبه يأتي .

(١٢) صفحة ٤٨١ وما بعدها من هذا المجلد .

وحكاية الخلاف في الفحوى أنه دلّ على المسكوت عنه قياساً ، أو ^(١) تُقِلَّ عرفاً ، أو ^(٢) مجازاً بالقرينة ، أو دلّ من حيث المفهوم ^(٣) .

والثالث : مانسب ^(٤) الحكم فيه لذاتٍ ، وإنما تعلّق في المعنى بفعلٍ ، اقتضاء الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنّ العرف الأول ^(٧) نقله إلى تحرير الأكل على العموم ، وفي الثانية إلى جميع الاستمتاع المقصودة من النساء ، فيشمل الوطء ومقدماته ، ومنهم من يقدر الوطء فقط ^(٨) ، على ما يأتي .

والثاني : وهو العام بالعقل ، وذلك في ثلاثة أمور :

أحدها : ترتيب الحكم على الوصف ، نحو حُرِّمَتْ الخمر للإسكار ^(٩) ، فإنّ ذلك يقتضي أن يكون علة له ، والعقل يحكم بأنّه كلما وجدت العلة يوجد المعلول ، وكلما انتفت يَنْتَفِي ^(١٠) .

(١) في ب : و .

(٢) في ب : و .

(٣) انظر : المعتمد ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٤) في ش : نسبة .

(٥) الآية ٣ من المائدة .

(٦) الآية ٢٣ من النساء .

(٧) في ش ز : الأولى .

(٨) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، المعتمد ١ / ٢٠٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٩ ، التبصرة ص ٢٠١ ، إرشاد الفحول ص ١٣١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٠ ، ١٥١ .

(٩) في ش : على الإسكار .

(١٠) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٥ ، ٤٢٥ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١١٩ ، المعتمد ١ / ١٠٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٩ ، فوائح الرجوت ١ / ٢٨٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ، إرشاد الفحول ص ١٣٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٠ .

فهذا القسم لم يدلّ باللغة ، لأنّه لامنطوق فيه بصيغةٍ عموم^(١) ، ولا بالمفهوم ، وذلك ظاهرٌ ، ولا بالعرفِ لعدمِ الاشتهار^(٢) ، فلم يبقَ إلا العقل^(٣) .

وإذا قلنا : بأنّ نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ ۚ ﴾^(٤) من باب القياسِ يكونُ من العامِ عقلاً^(٥) .

نعم^(٦) ، ترتيبُ الحكمِ على العِلَّةِ ، وإنْ كانَ من^(٧) عمومِ العِلَّةِ عقلاً ، لكنّه إذا كانَ من الشرعِ فالحكمُ في عمومِهِ^(٨) لكلِّ ما فيه تلكِ العِلَّةُ التي وقَعَ القياسُ بها شرعي^(٩) .

وقيلَ : الحكمُ في عمومِهِ^(١٠) لُغوي^(١١) .

وقيلَ : لا يعمُّ شرعاً ولا لغةً^(١٢) .

(١) في ض : عمومه .

(٢) في ض : الاستشهاد .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨١ .

(٤) الآية ٢٣ من الإسراء .

(٥) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥١ .

(٦) في ش : يعمُّ .

(٧) ساقطة من ض ، وفي ش زع : من حيث .

(٨) في ض : عموم .

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٩ ، جمع الجوامع والمحلى عليه ١ / ٤٢٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ .

(١٠) في ض : عموم .

(١١) وهو قول النظام . (انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٨٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، إرشاد الفحول ص ١٣٥) ..

(١٢) وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني : (انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ، إرشاد الفحول ص ١٣٥) .

ومن أمثلة المسألة قوله ﷺ في قَتْلَى أَحَدٍ : « زَمَلُوهم بِكُلُومِهِمْ ^(١) وَدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهم يُحْشَرُونَ ، وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دَمًا » ^(٢) ، فَإِنَّه يعمُّ كلَّ شهيدٍ شرعاً ^(٣) .

والثاني : مفهومُ المخالفةِ عندَ ^(٤) القائلِ ^(٥) به ^(٦) ، لقوله ﷺ : « مَطْلُ الغني ظُلْمٌ » ^(٧) ، فَإِنَّه ^(٨) يدلُّ بمفهوميهِ ^(٩) على أَنَّ مَطْلَ غيرِ الغني عموماً لا يكونُ ظُلماً ^(١٠) .

(١) في ع : بكلوهم .

(٢) هذا الحديث رواه البخاري والنسائي والترمذي وأحمد والشافعي والطبراني والحاكم والديلمي عن عبد الله بن ثعلبة وجابر وأنس رضي الله عنهم مرفوعاً بألفاظ مختلفة .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٩ المطبعة العثمانية ، سنن النسائي ٤ / ٦٤ ، تحفة الأحوزي ٤ / ١٢٦ ، مسند أحمد ٥ / ٤٣١ ، المستدرک ١ / ٣٦٦ ، بدائع المنن ١ / ٢١٠ ، فيض القدير ٤ / ٦٥ ، نيل الأوطار ٤ / ٣٢) .

(٣) ساقطة من ش .

وانظر : المستصفى ٢ / ٦٨ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩ .

(٤) في ش : ولا .

(٥) في ز ش : قائل .

(٦) ويسمى عند الشافعية : دليل الخطاب . (انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، جمع

الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٦) .

(٧) هذا طرف من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن

ماجه ومالك وأحمد والشافعي عن أبي هريرة ، ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ٥٨ ، صحيح مسلم ٣ / ١١٩٧ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٢٢ ،

مختصر سنن أبي داود ٥ / ١٧ ، تحفة الأحوزي ٤ / ٥٣٥ ، سنن النسائي ٧ / ٢٧٨ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٠٣ ، مسند أحمد ٢ / ٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، الموطأ ص ٤١٨ ط الشعب ، فيض القدير ٥ / ٥٢٣ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٨٩) .

(٨) في ش ع ض ب : بمفهوميهِ يدل .

(٩) خلافاً للغزالي . (انظر : المستصفى ٢ / ٧٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، المحلي على

جمع الجوامع ١ / ٤١٦) .

والثالثُ : إذا وَقَعَ جواباً لسؤال^(١) ، كما لو^(٢) سَئِلَ النبي ﷺ عَمَّنْ أَفْطَرَ ؟ فقالَ : « عليه الكفارة^(٣) » ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ يَعْمُ^(٤) كُلَّ مُفْطِرٍ^(٥) .

(فائدة :)

(سائرُ الشيء بمعنى باقيه) .

وهذا المشهورُ عندَ الجمهورِ ، وذلكَ لِأَنَّهَا مَنْ « أسأَرَ » بمعنى أُبْقِيَ ، فهو^(٦) من السُّورِ ، وهو البقية ، فلا يَعْمُ^(٧) .

(١) في ش : بالسؤال .

(٢) ساقطة من ض ب .

(٣) هذا الحديث صحيح ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بالفاظٍ وصيغ مختلفة .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٣٣١ ، صحيح مسلم ٢ / ٧٨١ ، مختصر سنن أبي داود ٣ / ٢٦٨ ، تحفة الأحوذى ٣ / ٤١٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٤ ، مسند أحمد ٢ / ٢٤١) .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) اختلف العلماء في هذه المسألة ، وقد لخص أقوالهم الترمذي فقال : « وأما من أفطر متعمداً من أكل وشرب ، فإن أهل العلم قد اختلفوا في ذلك ، فقال بعضهم : عليه القضاء والكفارة ، وشبهوا الأكل والشرب بالجماع ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق ، وقال بعضهم : عليه القضاء ولا كفارة عليه ، لأنه إنما ذكر عن النبي ﷺ الكفارة في الجماع ، ولم يذكر عنه في الأكل والشرب ، وقالوا : لا يشبه الأكل والشرب الجماع ، وهو قول الشافعي وأحمد » ، (تحفة الأحوذى ٣ / ٤١٧) .

(وانظر : المعتمد ١ / ٢٠٨ ، المنخول ص ١٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، المغني

٣ / ١٣٠) .

(٦) في ب : فهي .

(٧) وهو قول القاضي عبد الوهاب المالكي ، وقال الإسوي : « وهو الصحيح ، للحديث :

« وفارق سائرهن أي باقيهن » .

(انظر نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٠ ، مختصر البعلي ص ١٩٠) .

وقال الجوهري في « الصحاح » : هي بمعنى الجميع^(١) ، لأنها من سور المدينة ، وهو المحيط بها ، وغلّطوه^(٢) .

قال في « شرح التحرير » : وليس كذلك ، فقد ذكره السيرافي في « شرح سيويه » ، والجواليقي في « شرح أدب الكاتب » وابن بَرِّي^(٣) وغيرهم ، وأوردوا له شواهد كثيرة .

ومن عدّها من صيغ العموم القاضي أبو بكر الباقلاني في « التقريب » وغيره ، لكن قال البرماوي : لاتنافي بين القولين ، فهو للعموم المطلق ، ولعموم^(٤) الباقي بحسب الاستعمال .



(١) قال الجوهري : « وسائر الناس جميعهم » (الصحاح ٢ / ٦٩٢) .

() وانظر : كشف الأسرار ١ / ١١٠ .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٠ .

(٣) هو عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي ، المقدسي الأصل ، المصري ، أبو محمد المعروف بابن بَرِّي ، الإمام المشهور في علم النحو واللغة والرواية والدراية ، قال ابن خلكان : « كان علامة عصره ، وحافظ وقته ، ونادرة دهره » ، نشأ بمصر ، وقرأ العربية على مشايخها ، وأتقنها ، وبدأ بالتدريس والتأليف ، وقصده الطلبة من الآفاق ، قال القفطي : « وكان جمّ الفوائد ، كثير الاطلاع ، عالماً بكتاب سيويه ، وعلمه ، وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة » ، ولي رئاسة الديوان المصري ، ومن مؤلفاته : « الرد على ابن الحشاش » ، انتصر فيه للحريري ، و « غلط الضعفاء في الفقهاء » و « شرح شواهد الإيضاح » ، و « حواش على صحاح الجوهري » استدرك عليه فيها مواضع كثيرة ، و « حواش على درة الفواص » للحريري ، توفي سنة ٥٨٢ هـ .

انظر ترجمته في (إنباه الرواة ٢ / ١١٠ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٩٢ ، حسن المحاضرة

١ / ٥٣٣ ، شذرات الذهب ٤ / ٢٧٣ ، مرآة الجنان ٣ / ٤٢٤ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٤ ، الأعلام للزركلي

٤ / ٢٠٠ ، النجوم الزاهرة ٦ / ١٠٣ طبقات الشافعية الكبرى ٧ / ١٢١) :

(٤) في ش ز : العموم .